الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٧٨
الإثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/50/106)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أنني أبلغت الجمعية في الجلسة العامة ٦٨ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أنني بعد أن أجريت مشاورات مع رؤساء المجموعات الإقليمية عينت الأردن وجامايكا والمغرب والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

بيد أن هنالك مقعدا واحدا من بين الدول الأفريقية ومقعدا واحدا من بين الدول الآسيوية لا يزالان شاغرين.

وفي أعقاب مشاورات أخرى مع رئيسي مجموعتي الدول الأفريقية والآسيوية عينت كينيا ونيبال عضوين في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

فهل أفترض أن الجمعية أخذت علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد فرغت من نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

تقريرا اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية العامة الآن في تقريري اللجنة الخامسة بشأن البندين ١٢٨ و ١٣٣ من جدول الأعمال.

وإذا لم تقدم اقتراحات بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقريري اللجنة الخامسة المعروضين عليها اليوم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86901
9586901

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك ستقتصر البيانات مع تعليل التصويت.

لقد تم توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

واسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء أنه بموجب الفقرة ٧ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية على أن "تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة وإما في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أن أذكّر الوفود بأنه وفقا كذلك لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق، وتدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في اتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة في تقريري اللجنة الخامسة، أود إعلام الممثلين بأننا سنتخذ مقرراتنا بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/796)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/50/796).

لقد اعتمدت اللجنة مشروع المقرر دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/50/705/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت.

هلي لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

البند ٢٤ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقريرا الأمين العام (A/50/490 و A/50/520)

مشروع القرار (A/50/L.40)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل النيجر.

السيد سيدو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائكم الكلمة لي لأتكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، الذي يهم وفد بلدي أهمية كبرى.

ولكني أود أولا وقبل كل شيء أن أتقدم بتهانئ وفد بلدي إلى الأمين العام وفريقه، وبخاصة المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، على الوثائق

التي أتاحوها وعلى الجهود التي دأبوا على بذلها في إطار عملية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وقد يتساءل البعض عن سبب إدراج هذا البند مرة أخرى في جدول أعمال الجمعية في هذه الدورة في حين أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد كرس الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية في جنيف المعقود في يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، لموضوع التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ البرنامج الجديد. وهناك أسباب عديدة لذلك، أهمها، في رأينا هو تمكيننا من أن نستعرض بإيجاز التقدم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا.

إن السبب الأول ينبغ في رأي وفد النيجر من القرار ٢١٤/٤٨ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ففي هذا القرار، طُلب من الأمين العام أن يجري دراسة لنظم وممارسات الوساطة المالية في البلدان الأفريقية، وأن يقدم تقريرا عن هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

هذه الدراسة كانت ضرورية بسبب هبوط تدفقات الموارد إلى القارة الأفريقية وبخاصة في صورة المساعدات الإنمائية الرسمية، وبسبب الحاجة إلى تحسين وتدعيم الهياكل الوطنية من خلال تدابير الإصلاح المالي ودعم المجتمع الدولي.

وفي الدراسة المقدمة إلينا في الوثيقة A/50/490، أجرى الأمين العام تحليلا متعمقا لحالة النظم والممارسات المالية في البلدان الأفريقية. وتوضح الدراسة أن النظم المالية الأفريقية في مرحلة بدائية وأنها تشمل عددا ضئيلا من المشتركين ومعاملات قليلة. ومع أن النظام المالي الحديث لم يتطور تطورا كبيرا، فإن النظام التقليدي غير الرسمي يكتسي أهمية كبيرة لأنه يقوم بدور الوسيط في حجم ضخم من المعاملات. وميزة هذا النظام غير الرسمي هي أنه فعال بصورة خاصة في تعبئة المدخرات وفي تلبية احتياجات المشاريع التجارية الصغرى.

ويوصي الأمين العام في تقريره بصيانة وتشجيع هذا القطاع غير الرسمي، مع اتخاذ التدابير في نفس الوقت للإقلال من نواحي قصوره من خلال تطوير النظام الحديث وتعزيزه. وتوافق النيجر على هذه الفكرة وتأمل في أن تعتمد الجمعية العامة هذه التوصية.

أما السبب الثاني فيكمن في القرار ١٤٢/٤٩. وصحيح أن القرار اتخذ على عجل في العام الماضي، إلا أنه كان ثمرة لمفاوضات طويلة وشاقة اشترك فيها بلدي، وقادها الوزير أمارا إيسي بوصفه رئيس الجمعية العامة. ونشكر الوزير أمارا إيسي على كل الجهود التي بذلها في تلك المفاوضات.

وقد أجبرتنا صعوبة المفاوضات على التخلي عن فكرة صندوق التنويع والاستعاضة عنها بإسهام خاص ضمن بنك التنمية الأفريقي لتمكين المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم من تقديم مشاريع قابلة للتنفيذ ومستوفية للشروط اللازمة للتمويل. ولئن كنا نسلم بأن بنك التنمية الأفريقي يمر بفترة صعبة، وبأن عملية تجديد موارده للمرة السابعة لم تكتمل بعد، لا بد لنا أن نذكر أن البلدان المانحة لم تبادر إلى تقديم ذلك الإسهام الخاص.

وتشعر النيجر أنه في سياق متابعة البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا، يتعين على الدول المشتركة في صندوق التنمية التابع لمصرف التنمية الأفريقي، التي هي أيضا من أعضاء هذه الجمعية، أن تضمن تجنيب موارد لهذا النشاط الهام الذي هو من أولويات البرنامج الجديد، والذي يرجى منه أن يمكّن أفريقيا من الإقلال من اعتمادها على الموارد الخارجية، وكذلك من التحرك في الاتجاه الذي اختطته منظمة التجارة العالمية الجديدة.

وقد أقام الأمين العام بالفعل الاتصالات اللازمة في مصرف التنمية الأفريقي. والعزيمة متوفرة. ولهذا ينبغي للبلدان المانحة أن تنفذ عزمها قبل العام المقبل، لأن عام ١٩٩٦، سيكون كما نعلم جميعا، وفقا للقرار ١٥١/٤٦، عام استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ويكمن السبب الثالث الذي يدعو الجمعية العامة إلى النظر في هذا البند من جدول الأعمال في النتائج التي خلص إليها هذا العام الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي كرس للتنمية الافريقية، بما في ذلك تنفيذ البرنامج الجديد للتسعينات. وكان المتوقع أن تؤدي الدراسة المتعمقة التي شارك فيها ممثلون رفيعو المستوى عن الدول الافريقية ورؤساء المؤسسات المالية الدولية إلى وضع مقترحات واتخاذ قرارات محددة بشأن القطاعات الحيوية في القارة التي تحتاج إلى مساعدة عاجلة. غير أننا نلاحظ أن المناقشات التي جرت لم تؤد إلا إلى مجرد ملاحظات عامة. وكان أمل النيجر أن يتخذ

الجزء الرفيع المستوى قرارات شجاعة لوضع افريقيا على الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة.

لقد قال البعض إن افريقيا لا يمكن فصلها عن بقية العالم، وإن العالم يحتاج إلى افريقيا بقدر حاجتها إليه. ومما لا جدال فيه أن افريقيا تحتاج إلى بقية العالم، ولكن وفد بلدي يجد مدعاة متزايدة للتساؤل عما إذا كان العالم يحتاج حقا إلى افريقيا.

ويتمثل السبب الرابع لنظرنا في البند ٢٤ من جدول الأعمال في الموجز الذي قدمه الأمين العام لاجتماعات فريق الشخصيات رفيعة المستوى المعني بالتنمية الافريقية. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن هذا الفريق رفيع المستوى يحاول، بناء على مبادرة من الأمين العام، تحقيق توافق عام في الآراء حول المشاكل الافريقية الرئيسية. وهذا جهد هام نأمل في أن يستمر ونقول ذلك نظرا لأنه توجد مبادرات جديدة كثيرة حول شتى أشكال التنمية. وقد استطاع الفريق رفيع المستوى - رغم تنوعه أو بسبب هذا التنوع - أن يحقق هذا التوافق في الآراء الذي لا يمكن إلا أن يفيد افريقيا، والأهم من ذلك كله أنه سيساعدنا في التركيز على أهم عمل ينبغي القيام به لاخراج افريقيا من الطريق المسدود الذي تواجهه حاليا. لذلك يسرني أن أهنئ الفريق رفيع المستوى وأن أشكره على العمل الممتاز الذي أنجزه.

ويتمثل السبب الأخير في أن هذه الدورة الخمسين تتيح فرصة لكي نبدأ التفكير والتنظيم لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات المقرر إجراؤه في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. والواقع أنه يتعين بموجب أحكام الفقرة ٤٤ من القرار ١٥١/٤٦ أن تتخذ الجمعية العامة التدابير اللازمة لإنشاء لجنة خاصة تتولى التحضير لإجراء استعراض منتصف المدة هذا. ويطلب مشروع القرار المعروض والذي نقترح اعتماده بتوافق الآراء تشكيل هذه اللجنة وعقد دورتها التنظيمية في أقرب وقت ممكن لكي تتمكن من النظر في الترتيبات العملية اللازمة لعملها واعتماد هذه الترتيبات.

ويرحب النيجر بحقيقة أنه قد تم فتح اعتماد في ميزانية الأمم المتحدة لتمويل الأنشطة المتوخاة لتنسيق تنفيذ برنامج العمل لإنعاش افريقيا وتنميتها على نطاق المنظومة كلها ولمساعدة الجمعية العامة في عملية الاستعراض والتقييم التي ستجريها في منتصف المدة في عام ١٩٦٦. ويقدر النيجر الجهود المبذولة في هذا الصدد، ولكنه يخشى من عدم كفاية الموارد المرصودة لهذا الاعتماد المفتوح.

كما يرحب وفد بلدي بحقيقة أن الفقرة ٢٠ من القرار ١٥١/٤٦ تشدد بشكل خاص على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا جانب هام يتعين علينا ألا نتغاضى عنه. ولا بد من أن نضع في اعتبارنا أن البرنامج الجديد ليس قضية بين الشمال والجنوب، بل هو برنامج يهم جميع الدول.

ويرحب النيجر أيضا بالجهود التي بذلتها بعض البلدان في سبيل مساعدة افريقيا، ويشجع بلدان الجنوب التي كانت تبدي شيئا من التردد على أن تُقدم على تمكين افريقيا من الإفادة من درايتها الفنية في مجال التنمية ومن دعمها المالي.

كما يشجع النيجر البلدان المتقدمة النمو على أن تقدم دعمها إلى افريقيا في إطار تنفيذ التعاون بين الشمال والجنوب.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه هذه الملاحظات الأخيرة القليلة إلى المجتمع الدولي. أولا، ينبغي أن نشجع وندعم آليات الادخار في افريقيا. ثانيا، ينبغي أن نكفل إشراك صغار رجال الأعمال وصغار المنتجين في عملية تنويع الاقتصاد الافريقي. وأخيرا، يناشد النيجر جميع شركاء افريقيا الإنمائيين المهتمين بالأمر أن يساعدوا قارتنا على أن تضطلع في النهاية بدورها الكامل على الساحة الدولية.

السيد لكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن اتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يتيح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٩١ إطارا ملائما للعمل الوطني والعمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة بهدف تيسير تنمية افريقيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ينبغي أن تظل هدفا أساسيا لمنظومة الأمم المتحدة.

ويعبر هذا البرنامج الجديد لصالح افريقيا عن التزام البلدان الافريقية والمجتمع الدولي بتنمية التعاون الذي يفضي إلى النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق تنفيذ إصلاحات ترمي إلى تأسيس نظم سياسية قائمة على المشاركة واقتصادات السوق.

ويمكن رؤية آثار هذا البرنامج بوضوح في الأولوية التي تحظى بها افريقيا في برامج العمل واجتماعات المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وكذلك في الآليات الدولية الجديدة الأخرى. وينبغي أن تتجلى هذه الأولوية بشكل خاص في الصيغة المقبلة لـ "خطة للتنمية". وبنفس الروح، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان التوصيات الواردة في خطة للتنمية في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح افريقيا.

ومن المقرر أن يجري استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد لصالح افريقيا في العام المقبل، وسوف يتيح ذلك الاستعراض فرصة لتقييم نتائج البرنامج ولتعديل النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة تجاه افريقيا إذا لزم الأمر.

ولئن كانت بعض البلدان والمناطق الافريقية النامية قد استفادت دونما شك من الانطلاقة الاقتصادية التي حدثت في العقد الأخير وطبقت سياسات إيجابية للتكيف الهيكلي، فإن هناك تسليما عاما بأن نتائج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لافريقيا خلال تلك الفترة جاءت مخيبة للآمال، خصوصا في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتركز عدد كبير من اقل البلدان نموا.

وغني عن القول أنه حدثت بعض التطورات الإيجابية، التي نود أن نبرز من بينها الحالة الجديدة التي نشأت في جنوب افريقيا منذ نهاية الفصل العنصري، وعمليتي المصالحة في أنغولا وإرساء الديمقراطية في موزامبيق، والخطوات البدئية لإقامة التكامل الإقليمي وآليات التعاون، ونجاح بعض عمليات الطوارئ - مثل الإجراءات التي اتخذت لمكافحة المجاعة بعد فترة الجفاف المطولة في الجنوب الافريقي - وأخيرا خفض العجز في الموازنات كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ومن بين التطورات الأخرى الجديرة بالذكر التسليم في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف بأن افريقيا تحظى بأولوية، والزيادة في أسعار معظم السلع الأساسية، والاتفاق الدولي على زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية مع مراعاة الاحتياجات المجددة لأقل البلدان نموا.

ومع ذلك، يتعين على البلدان الافريقية أن تبذل المزيد من الجهود للاستفادة من هذه الفرص. فلا تزال افريقيا تعاني من بعض المشاكل المستمرة، لا سيما الصراعات الأهلية والسياسية التي كثيرا ما تحد من إمكانات التنمية. وهذه الصراعات تؤدي إلى نشوء حالات طوارئ تتطلب زيادة المساعدات الطارئة أكثر فأكثر فضلا عما يصاحب ذلك من مآس بشرية وتدفقات للاجئين والأشخاص المهمشين. ويترتب على ذلك أن تخصص المعونة الدولية على نحو متزايد لهذه الأغراض. وفي هذا الصدد، ساهمت الأمم المتحدة إسهاما أساسيا من خلال أنشطتها في مجال حفظ السلام. كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آزرت كل المؤازرة جهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية إلى إيجاد تدابير لمنع نشوب الصراعات واحتوائها عند اندلاعها.

وعلى الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية قد تحسنت إلى حد ما، فإن المشاكل ما زالت مستمرة في افريقيا نتيجة لجملة أمور من بينها معدل النمو السكاني المرتفع الذي لا يمكن تلبية احتياجاته. ويؤدي كل هذا إلى تسارع الهجرة إلى المدن وتعريض الأمن الغذائي لافريقيا للمزيد من الخطر. ومع استفحال هذه المشاكل تتفاقم الفوارق بين أوضاع الجنسين. ولا يزال التنفيذ الفعال للتوصيات التي اعتمدت في مؤتمرات القاهرة وكوبنهاغن وبيجين من المسائل التي تتطلب عملا حاسما.

وفي الميدان الاقتصادي نجد أنه على الرغم من السياسات الاقتصادية المشجعة التي تنتهجها بلدان افريقية عديدة، فإن معظم المؤشرات لا تزال حتى الآن باعثة على القلق. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز في تطبيق سياسات التكيف الهيكلي المناسبة. إن نصيب افريقيا من التجارة العالمية يقل عن ١ في المائة ومعدل النمو فيها لا يزال متواضعا، والانتاج الزراعي لا يفي بالمتطلبات الغذائية للسكان الذين تتزايد أعدادهم.

ولا حاجة لأن أكرر أن حل الأزمات الافريقية المتعددة وصيانة السلام هما مسؤولية تقع في المحل الأول على الأفارقة أنفسهم وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهودهم في هذا السبيل.

وهناك شرط أساسي لا غنى عنه للتنمية المستدامة في البلدان الافريقية، هو الاستقرار السياسي الذي يتمثل في وجود هياكل سليمة للدولة وقيام نظم ديمقراطية تتوفر فيها الشفافية. وإمكانية المساءلة في الشؤون العامة، والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. وينبغي أن تركز أي سياسة للتنمية على التنمية المستدامة مع التشديد على الإنسان. هذه المسائل كلها مفهومة بشكل عام باعتبارها جزءا مما يسمى بالحكم الشفاف المسؤول. وقد تأكد هذا الاتجاه في اجتماع الائتلاف العالمي من أجل افريقيا الذي عقد في الفترة من ٢٧ تشرين

الأول/اكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في ماستريخت، حيث ناقش رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية مستقبل افريقيا مع مواطنين عاديين. كما أعيد تأكيد هذا الاتجاه مرة أخرى في سلسلة المؤتمرات الدولية الكبيرة التي عقدت مؤخرا من ريو إلى بيجين. ونلاحظ أيضا التقدم الذي حققته بعض البلدان الافريقية في سبيل تعزيز دور المرأة في جميع قطاعات المجتمع. هذه المسائل كلها تعتبر بشكل عام جزءا مما يسمى بالحكم الصالح.

إن التنفيذ الفعال للتوصيات التي اعتمدت في برنامج عمل كوبنهاغن، مثل تطوير مبادرة ٢٠/٢٠ من جانب البلدان المتقدمة والنامية، خليق بأن يسهم في التخفيض التدريجي من حدة الفقر.

من الضروري أيضا وضع أولويات تؤخذ فيها في الحسبان الإمكانيات والاحتياجات الخاصة لكل بلد، وتنفيذ استراتيجيات تستجيب لتلك الأولويات ويجب أن تركز هذه الأولويات على النمو الاقتصادي وكذلك على القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم العام والتغذية وتوليد فرص العمل. وينبغي عقد التزامات متبادلة بين البلدان المانحة المعنية والبلدان الافريقية لتخصيص حوالي ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الموازنات الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية.

ومما لا شك فيه أن افريقيا هي القارة التي بها، أكثر من أي قارة أخرى، إمكانيات بشرية غير مستخدمة الاستخدام الكافي. ومن ثم فإن تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في هذه القارة أمر أساسي.

وافريقيا ستفيد بوجه خاص من تنفيذ الاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن تغير المناخ والتنوع الحيوي والتصحر.

والنهج المتكامل هو وحده الذي يستطيع أن يعزز القدرات الوطنية، وأن يخفض تدريجيا من حدة الفقر ويدمج افريقيا في اقتصاد دولي سمته العولمة والترابط.

ومنذ الثمانينات يقوم أكثر من ٣٠ بلدا افريقيا بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي والإصلاحات. ونحن نثق في أن هذه التدابير ستفيد افريقيا على المدى الطويل. ونرى أن الإصلاحات ينبغي أن تستمر وأن تتوسع وأن تصاحبها سياسات اجتماعية سليمة.

ومن أبرز الاتجاهات في الاقتصاد العالمي، الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص التي لم تتلق منها افريقيا إلا جزءا ضئيلا فقط. وحتى تستفيد افريقيا من هذه التدفقات، من الضروري أن تنفذ سياسات نقدية ومالية ملائمة، بما في ذلك إيجاد إطار مفتوح للاستثمارات وتعزيز تعبئة الموارد المحلية. ومن التدابير الأخرى الممكنة إبرام اتفاقات لحماية الاستثمارات وتعزيز التشريع الوطني تحقيقا لذلك.

إن الاقتصادات الافريقية كثيرا ما تكون معتمدة على تصدير السلع الأساسية، ومن ثم فإن الجهود الرامية إلى تنويع هذه الاقتصادات ضرورية، وينبغي للبلدان الافريقية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. والدعم الدولي لمثل هذه الجهود التي تضطلع بها أفقر البلدان ينبغي أن يتم في إطار المؤسسات القائمة مثل صندوق الأمم المتحدة المشترك للسلع الأساسية، وصندوق التنمية الافريقي التابع لمصرف التنمية الافريقي.

ينبغي أيضا بذل الجهود لإدماج الاقتصادات الافريقية بدرجة أكبر في الاقتصادين الإقليمي والدولي بغية فتح شبكات الأسواق وتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص وتطوير تعاون فعال بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق اتخذت الخطوات الأولى لتحقيق التكامل الإقليمي بإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية في ١٩٩١، وتعزيز وتنشيط الهياكل دون الإقليمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز هذه العملية وأن يدعمها على نحو نشط. كما أن تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب الذي هو مسألة لها أهميتها لجميع المناطق النامية يكتسي أهمية فائقة لافريقيا بالذات.

والتضامن الدولي أساسي أيضا لتنمية افريقيا وكذلك الدعم الدولي لتعبئة البلدان الافريقية لمواردها الوطنية. والواقع أن المساعدة الدولية المقدمة لافريقيا، سواء قيست بمبلغها الإجمالي أو من زاوية نصيب الفرد الواحد، قد ظلت تمثل في الثمانينات والتسعينات أكبر حصة في المساعدة المقدمة للعالم النامي كله.

وأنشطة منظمات المساعدة المتعددة الأطراف لها أهمية خاصة بالنسبة للتنمية في افريقيا. وينبغي تشجيع صناديق وبرامج الأمم المتحدة على أن تولي اهتماما خاصا لأقل البلدان دخلا وأقل البلدان نموا، وخاصة في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

وفي عام ١٩٩٣، تجاوز إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لبلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمساعدة المتعددة الأطراف التي وجهتها اللجنة مبلغ ١٠ بلايين من الدولارات. ومنذ عام ١٩٧٥ أصبحت اتفاقية لومي توفر الإطار الأساسي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الافريقية، وبموجب هذه الاتفاقية ازداد التمويل على نحو ملموس.

وتضمن اتفاقية لومي للبلدان الافريقية وبلدان منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ حرية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بجميع المنتجات الصناعية والكثير من المنتجات الزراعية. ومع ذلك تناقصت النسبة المئوية لنصيب هذه البلدان من التجارة مع الاتحاد الأوروبي بأكثر من النصف إذ بلغت أقل من ٤ في المائة منذ أن جرى التفاوض على اتفاقية لومي الأولى. وهذا يبرز حقيقة كون السبيل الأساسي لتحسين دخول المنتجات الافريقية إلى الأسواق العالمية إنما هو تحسين القدرة التنافسية لدى هذه الاقتصادات. ويتطلب هذا قبل كل شيء عملا من جانب البلدان الافريقية نفسها. وفي نفس الوقت ينبغي أن تبذل جميع العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي جهدا منسقا لدعم افريقيا في جهودها الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية لدى قطاعها التجاري حتى يمكنها أن تستفيد بالكامل من الفرص التجارية الجديدة التي فتحها إبرام اتفاقات جولة أوروغواي. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام في هذا الجهد المشترك وبصفة خاصة بإعطاء الأولوية في إطار لومي، لتوفير المساعدة الفنية اللازمة لتنمية التجارة.

وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالوصول بأسرع وقت ممكن بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، إلى ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في حالة أقل البلدان نموا ومعظمها يقع في افريقيا. أما بالنسبة للمانحين الذين وصلوا بالفعل إلى نسبة ٠,٠١٥ في المائة فعليهم أن يسعوا للوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم لأقل البلدان نموا إلى ٠,٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتقد أن هذه المساعدة ينبغي أن تركز بصفة أساسية على أفقر البلدان وعلى أشد قطاعات المجتمع فقرا. وينبغي أن تؤخذ هذه الأولويات في الحسبان أيضا في تعبئة الموارد لتنفيذ هذه الالتزامات، وفي الوفاء بالأهداف الكمية والنوعية التي اتفق عليها خلال سلسلة المؤتمرات الدولية الأخيرة.

ونعتقد أن مشكلة الديون الخارجية لا تزال شاغلا رئيسيا للبلدان الافريقية، ونرحب بالغاء هذه الديون من جانب الدائنين الثنائيين كما نرحب بالتدابير الأخيرة التي اعتمدها نادي باريس في إطار اتفاق نابولي لصالح أكثر البلدان فقرا وأثقلها مديونية. ولا يمكن تجاهل النسبة العالية للديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي المديونية، وبصفة خاصة في حالة أثقل البلدان مديونية. ويجب التشديد على أن بعض البلدان الافريقية الأدنى دخلا قد استفادت من حجم ضخم من القروض المقدمة بشروط تساهلية مما يخفض عبء خدمة هذا النوع من الديون. والاتحاد الأوروبي يشجع المؤسسات المالية الدولية على اتباع نهج عريض في مساعدة هذه البلدان عن طريق التنفيذ المرن للأدوات القائمة وإيجاد آليات جديدة عند الاقتضاء.

لقد ألغت دول عديدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، على أساس ثنائي، جزءا كبيرا من الديون المستحقة لها والتي لا تزال تشكل رغما عن ذلك عبئا ثقيلا عن معظم البلدان الافريقية.

إننا نؤكد على أهمية زيادة التنسيق بين البلدان المانحة والوكالات الدولية العديدة من أجل توفير متابعة أحسن تنسيقا للبرامج المترتبة على المؤتمرات الدولية الأخيرة.

ولعل مناقشة اليوم تتيح لنا الاستمرار في زيادة الوعي لدى جميع الحكومات والمجتمع الدولي بالحاجة إلى الاستجابة الفعّالة لحالة افريقيا الحرجة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة ١٢ من ظهر اليوم.

ليس هناك اعتراض.

تقرر ذلك.

لذلك، أطلب إلى الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يضيفوا أسماءهم إلى القائمة بأسرع ما يمكن.

السيد أوساي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد اعتمدت الجمعية العامة قبل أربع سنوات القرار ١٥١/٤٦ الذي يحتوي على برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وقد طلبت الجمعية في هذا القرار إلى المجتمع الدولي أن يقدم

مساهمة كبيرة في إنعاش القارة الافريقية وتنميتها الاقتصادية.

كما أن المؤتمرات المواضيعية الرئيسية التي نظمت تحت إشراف الأمم المتحدة زادت في هذه الأثناء من وعي المجتمع الدولي بأن انتهاء المواجهة المذهبية لم يجلب للعالم السلم أو التنمية اللتين كان له الحق في أن يأمل فيهما.

وفيما يتعلق بافريقيا على وجه الخصوص، يرحب وفدي بأن المجتمع الدولي قد اتفق على التسليم، أو أصبح يعي على الأقل، بأن القارة الافريقية هي التي ينبغي أن تُعطى الأولوية في التضامن الدولي على أقصى وجه من الاستعجال.

وحقيقة، فقد التزمت البلدان الصناعية، سواء في قمة هاليفاكس أو خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون في تشجيع المؤسسات المختصة المتعددة الأطراف على تقليل الفقر المدقع الذي تغوص فيه القارة.

ويتعلق ذلك، قبل كل شيء، بالقيام على أساس الأولوية، بمهاجمة العوامل الهيكلية التي تعوق التنمية، ألا وهي: البنية الأساسية غير الكافية؛ والمؤسسات الضعيفة؛ وسوء استخدام الموارد البشرية؛ وشدة التعرض للتأثر بالكوارث الطبيعية والمناخية؛ والتقلبات غير المواتية في معدلات التبادل التجاري وعبء الدين الباهظ؛ والنمو السكاني الطليق؛ والتردي البيئي.

وينتهز وفدي هذه الفرصة، ونحن نتكلم عن هذا البند من جدول الأعمال، لتوجيه الشكر إلى الأمم المتحدة والإعراب عن الشكر، من خلال المنظمة، لأمينها العام والوكالات والبرامج المتخصصة ككل، على كافة ما اضطلعت به على الدوام من تدابير للتغلب على هذه الصعاب والنهوض بالتنمية المتساوقة لافريقيا.

ويقع أهم هذه التدابير في إطار عمل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٩٩١ ونقحته في ١٩٩٤. وينص البرنامج على القيام بمشاريع ملموسة قصيرة ومتوسطة الأجل للنهوض بالتنمية الافريقية في مجالات من قبيل الأمن الغذائي وتدعيم المؤسسات وتنمية القطاع الخاص ومعالجة مشاكل التصحر والتنمية الاجتماعية.

ومن رأي وفدي أنه ينبغي لإجراءات الأمم المتحدة، كيما تفضي إلى تنمية مستدامة ذات آثار مضاعفة، أن تساعد افريقيا على تدعيم هياكلها الإقليمية وتنويع اقتصادها بإتاحة دخول المنتجات الافريقية إلى الأسواق الأجنبية. وقد رحبت توغو، لهذا السبب، باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار ١٤٢/٤٩ المعنون "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات". لقد أكد القرار على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز تنويع الاقتصادات الافريقية. كما حث المجتمع الدولي على زيادة تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا لما تتسم به هذه التدفقات من أهمية حاسمة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتوفير الدعم الفعّال للإصلاحات السياسية والمساعدة على احتواء آثارها الاجتماعية السلبية. وتعتقد توغو، لهذه الأسباب، أن القرار يوفر وسيلة يستطيع المجتمع الدولي أن يعالج بها المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول الافريقية في سياق جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها وسلعها الأولية، والصعوبة التي تواجهها في استخدام الآليات المالية القائمة بالفعل في إطار المنظمات الدولية.

وفي هذا الصدد، يراود بلادي الأمل في أنه على أثر الالتزامات التي قطعت في هاليفاكس وكوبنهاغن وجنيف والرامية على وجه الخصوص إلى كفالة اتخاذ دعم المجتمع الدولي شكل مساعدة تقنية ومالية للمراحل التحضيرية من مشاريع التنويع، في إطار الصندوق المشترك للسلع الأساسية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومصرف التنمية الافريقي، فإن الوفود التي سبق أن أعربت عن تحفظات عند اعتماد القرار ١٤٢/٤٩ ستتبع الآن نهجا جديدا إزاء مشروع القرار المعروض علينا، واضعة نصب عينيها المصالح الحقيقية لافريقيا.

ومما لا ريب فيه أننا جميعا نعي بأن التنمية الاقتصادية في افريقيا تعد في المقام الأول مسؤولية الأفارقة أنفسهم، وأن التنمية تعتمد إلى حد كبير على الاستراتيجيات الداخلية التي تتخذها الدول المعنية. وقد بذلت جهود جمة في شتى المجالات من قبل عدد من البلدان الافريقية، ومن قبل منظمة الوحدة الافريقية التي أرست مبادئ توجيهية للتنمية المتماسكة في افريقيا.

لذلك، فإن حكومة توغو، من جانبها، تنضم إلى المقتنعين بأن التدهور الاقتصادي ليس حتما، وبأن اقتصاد توغو اليوم أصبح جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. كما نعتقد بأن وجود الدولة التي يسود فيها

حكم القانون أمر ضروري، وأن الاستثمار الخاص شيء لا غنى عنه. ومن ثم فإن سياسة التنمية الاقتصادية في توغو تقوم على المشاريع الحرة وتنمية خصائص السكان. ولا نزال على اقتناع بأن الاستفادة من الاستثمار الخاص وتهيئة بيئة تفضي إلى التوسع السريع للقطاع الخاص هما حجر الأساس لأي تنمية اقتصادية واجتماعية.

لذلك فإن حكومتي تؤيد وتشجع جميع المبادرات الخاصة، الوطنية منها والدولية. والمشاركة بين الجهات الفاعلة الاقتصادية في بلدان الجنوب والشمال تعد أمرا مستصوبا جدا في هذا السياق.

ولهذا فقد انضمت توغو، كيما تكفل الأمن للمستثمرين، إلى اتفاقيات ومعاهدات دولية شتى مثل المعاهدة التي أنشأت وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، ومعاهدة تحقيق الاتساق في قانون الأعمال في افريقيا وذلك من أجل ترشيد البيئة القانونية أمام المستثمرين، واتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وما إلى ذلك.

بل والأفضل من ذلك أنه يدخل في هذا العداد إنشاء إطار مؤسسي وقانوني سليم ويتمثل في المنطقة الصناعية الحرة في ١٩٩٠. إن ما تسعى إليه حكومتي اليوم هو إذن تعبئة أوسع نطاقا للقطاعات الخاصة الوطنية والأجنبية، في سبيل توسيع وتحسين هذه الخطة، التي أحرزت حتى الآن بعض النجاح. وقد اعتمدت توغو أيضا قانونا جديدا للعمل وقانونا جديدا للتعدين، كما قامت بإصلاح كبير لنظام الضرائب. وأخذت أيضا بقانون معدل للاستثمار ينطوي على كثير من الحوافز.

إن الأفارقة، كما يُرى، قد أدركوا الحاجة إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم وإلى الاعتماد على أنفسهم قبل كل شيء. بيد أن أي جهد من جهودهم لن يكون منتجا حقا إلا إذا بُذل في بيئة اقتصادية دولية ملائمة.

ولذا فمن المؤسف أنه بعد إخفاق برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، ١٩٨٦-١٩٩٠، وعلى الرغم من الحماسة التي حيّا به المجتمع الدولي برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، لم يتخذ المجتمع الدولي أية خطوات ملموسة للوفاء، ولو جزئيا، بالالتزامات الكثيرة التي وافق عليها بحرية في البرنامج الجديد المذكور، الذي لا يزال ينتظر الانطلاق حقا على الرغم من الزخم الذي وفّره الأمين العام. إن التناقص الجاري في المساعدة الرسمية للتنمية وتبخر الاستثمار الخاص الأجنبي كافيان لتصوير هذه النتيجة الأليمة.

ولذا ينتهز وفدي هذه المناسبة للإعراب عن أمله في أن توافق جمعيتنا العامة على مشروع القرار الذي بين يديها، بتوافق الآراء هذه المرة. وبهذه الطريقة سوف تذيع على الملأ تعهدها بأنها، عند إجراء استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد لتنمية افريقيا، في العام القادم، لن تكتفي مرة أخرى بمجرد الإحاطة علما وإبداء شديد الأسف على فقر افريقيا المدقع، بل سوف تبت أخيرا في أمر الطرائق والوسائل التي سوف تستعملها كي تدرك حقا الأهداف التي حددتها لانتشال قارتنا من ذلك الفقر المدقع - أي تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة للمساعدة الرسمية للتنمية، و ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا، ولتهيئة الظروف التي تمكن من تحقيق نمو متوسط حقيقي للتدفقات المالية إلى افريقيا قدره ٤ في المائة في العام.

وفي هذا المنعطف في التاريخ البشري، الذي لا يعدو فيه العالم أن يكون قرية عالمية، ليس هناك شيء أهم بالنسبة لنا من العيش سويا، ومن التعاون ومن التقدم جنبا إلى جنب. فإذا لم نفعل ذلك نخاطر بأن نتلاشى من الوجود معا أيا كان ركن الأرض الذي نقطنه. إن لدينا اليوم مرة أخرى الفرصة لكي نبني معا مستقبلا من السلام والرفاه، في تضامن وكرامة، بشرط أن نكون عازمين عزما أكيدا على العمل.

السيد سنغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة الاقتصادية المتدهورة للقارة الافريقية قد استرعت انتباه العالم زمنا طويلا جدا. وكانت في الواقع من البنود البارزة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات.

إن صلات الهند بأمم القارة الافريقية هي صلات عميقة وتنطوي على إثراء متبادل. وهذه العلاقة النفيسة ترجع، بالنسبة لنا، إلى سنوات حركة استقلالنا. إن أبو أمتنا، المهاتما غاندي، بدأ حركته كرائد لنضالنا الوطني - حركة المقاومة السلبية غير العنيفة، ضد التمييز العنصري والاستغلال - وكافحت الهند على الأرض الافريقية جنبا إلى جنب مع الأمم الافريقية ضد الاستعمار. وشعرنا أن استقلالنا سيكون ناقصا حتى يتم تحرير جميع الأمم الافريقية من الحكم الأجنبي. وكنا أول من طلب إدراج قضية الفصل العنصري في جدول أعمال الأمم المتحدة في ١٩٤٦. وقد صاحب التزامنا بالكفاح ضد الفصل العنصري تقديم الدعم

السياسي والاقتصادي والمادي. وقد فرحنا بتحرير الأمم الافريقية من الحكم الاستعماري، وبتحرير ناميبيا وبإنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا تماما.

إن مساندة الهند للجهود اللاحقة التي بذلتها البلدان الافريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية إنما هي أمر متجذر في التزامنا بالتعاون بين الجنوب والجنوب، وبقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستئصال الفقر. وقد تجلت هذه المساندة في أشياء ملموسة. فنحن نتقاسم خبراتنا ومواردنا وإمكانياتنا من خلال برنامج تعاون تقني واقتصادي عالي الجودة. وقد أنشأت حركة عدم الانحياز صندوق افريقيا بناء على مبادرة من الهند، لتقديم المعونة للمشروعات والمساعدات التقنية الأخرى إلى دول خط المواجهة في كثير من المجالات الحيوية. وكان صندوق افريقيا قد أنفق حتى ١٩٩٢ ما يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار على تلك المساعدة. وتعاوننا النشط مع الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي هو أيضا إعراب آخر عن رغبتنا في المشاركة في جهود التنمية في افريقيا.

ومنذ بداية الثمانينات، أطلقت وكالات شتى من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لافريقيا، أصوات إنذار مؤرقة بأن اقتصادات المنطقة الافريقية تواجه توقع الركود بل الهبوط إلى ما هو أدنى من مستويات الانتاج الفردي والناتج الإجمالي المنخفضة أصلا إلى درجة غير مقبولة. فقد توقعت تلك الوكالات نقصا في الأغذية وتدهورا في الظروف الصحية وطوارئ إنسانية وطوارئ أخرى وازديادا في حالات انتشار الأوبئة وفي شدتها. وتكرر التركيز على أن هذه الحالة لا يجوز استمرارها ولا ينبغي أن يسمح ببقائها. بيد أن ما جوبهنا به بدلا من ذلك كان عقد "التنمية الضائع".

إن المجتمع الدولي قد انزعج لاستمرار الأداءات الضعيفة للاقتصادات الافريقية، فأقر برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، ١٩٨٦-١٩٩٠. وقد انقضى منذ ذلك الوقت ما يقرب من خمس سنوات عصيبة.

ومن أسف أن الانتعاش الاقتصادي الافريقي لا يزال يبدو بعيدا وصعب المنال. إن تقرير الأمين العام المعنون "تعبئة موارد إضافية للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا: دراسة متعلقة بتدفقات الموارد العامة إلى افريقيا" (A/48/336) الذي صدر في ١٩٩٣، استرعى الانتباه بحق إلى الحاجة لتعزيز التدفقات التجارية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك توافق في الآراء على أن الفجوة الهائلة بين الاستثمارات والمدخرات ينبغي ملؤها بموارد من الخارج. وقد أوصت خطة عمل الأمم المتحدة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات بالأخذ بمستوى سنوي قدره ٣٠ بليون دولار كحد أدنى من المساعدة الرسمية الصافية في ١٩٩٢، إذا أريد تحقيق متوسط نمو سنوي قدره ٦ في المائة على الأقل في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، بحلول عام ٢٠٠٠. وهذه الأرقام لا تزال بعيدة عن التحقيق.

إن تقرير الأمين العام الذي صدر في سياق الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام قد بين مرة أخرى أن الأداء الاقتصادي للمنطقة الافريقية كان بطيئا متعثرا في ١٩٩٤. وهناك أجراس إنذار تقرع بصوت عال منذرة بأن القارة الافريقية سوف تواجه مهالك فظيعة وتحديات هائلة في السنوات القادمة. فلا بد من عكس مسار التدهور البيئي الذي يحد من القدرة الانتاجية لمزارع افريقيا على المدى الطويل. وإنتاج حبوب الغذاء يجب رفعه من معدل النمو الحالي البالغ تقريبا ١ في المائة في السنة إلى مستوى يتراوح بين ٣ و ٥ في المائة على الأقل في السنة. فهذا ضروري للوفاء بالمطالب الغذائية للسكان الآخذين في التزايد. ونحن نعرف أن ذلك ممكن التحقيق. فقد فعلنا ذلك في الهند من خلال "الثورة الخضراء" التي بدأت في أواخر الستينات. والبنيات الأساسية الوطنية ينبغي تعزيزها تعزيزا هائلا إذا أريد عكس الاتجاه السائد حاليا وهو اتجاه الهبوط في الكثير من مؤشرات التنمية الاجتماعية، لا سيما في ميادين الصحة والتربية والعمالة.

إن الاعتماد المفرط على إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأساسية يجب أن يُخفض من خلال تنويع السلع الأساسية. ويتعين تعزيز توفر التقنيين والإداريين المدربين على احتياجات الصناعة العصرية ممن تتوفر لديهم المهارات والتخصصات المطلوبة.

وفي هذا الإطار، سعت الهند إلى المشاركة في هذا المسعى الاقتصادي في افريقيا. وبموجب برنامج الهند للتعاون الاقتصادي، تفاعلنا مع عدد من البلدان في افريقيا من خلال المساعدة التقنية، حيث نفذنا مشاريع، وقدمنا مرافق تدريب، وانتدبنا خبراء، وأجرينا دراسات جدوى، وقدمنا الاستشاريين ونظمنا زيارات دراسية. ودُرب في الهند، بموجب هذا البرنامج ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ مرشح من بلدان أجنبية - معظمهم من افريقيا.

ومن بين المشاريع الجارية حاليا إنشاء مركز للاستشعار عن بعد في نيجيريا ومركز لبرامج التدريب المهني في السنغال، وعدة مشاريع في موريشيوس. إضافة إلى ذلك اضطلع مؤخرا بزيارات دراسية لتحديد مشاريع جديدة في بلدان أخرى عديدة. وقد قدمنا مرافق تدريب في نطاق واسع من المجالات، مثل أعمال الصيرفة، والإدارة المالية، والهيدرولوجيا وإدارة الموارد المائية، والتطوير الحضري، والاتصالات الجماهيرية، ومصائد الأسماك، والصناعات الالكترونية، وتجهيز الصور الملتقطة بالسواتل، والتغليف، وتحضير الأغذية، والصناعات الصغيرة، وبحوث المحاصيل، وتربية دودة القز، وتكنولوجيا الغاز الأحيائي، وتخطيط وتدريب القوى البشرية. وهناك برامج أخرى للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجالات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا الأحيائية، ومصارف الجينات وما إلى ذلك، تنسقها الهند نيابة عن بلدان نامية شقيقة.

وافريقيا هي المستفيد الرئيسي من هذه البرامج، ففي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وجه حوالي ٦٠ في المائة من المساعدة التقنية، التي تقدمها الهند بموجب برنامج الهند للتعاون الاقتصادي والتقني، إلى بلدان في القارة الافريقية.

ومما لا شك فيه أن افريقيا ستحتاج إلى دعم كبير من المجتمع الدولي لتحقيق أهدافها الانمائية الأساسية. ويجب أن تتوافق برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي مع الدعم الدولي الذي يقدم للتدابير التي تستهدف حماية البيئة وتشجيع التنمية الصناعية والريفية، وتحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار، ودمج الاتجاهات السكانية مع التنمية. وستحتاج اقتصادات افريقيا أيضا إلى دعم حفنّاز من متغيرات خارجية، على هيئة تدفقات موارد إضافية وشروط تبادل تجاري أفضل للسلع الأساسية، والتنويع في الإنتاج والتجارة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن تدابير تخفيض الديون وإعادة جدولتها هي الأخرى جزء لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية.

نحن مقتنعون أنه سيُبنى اقتصاد افريقي عصري. سيبنى بتسخير ما لدى افريقيا من المرونة والقوة الذاتية. إن الجهود المشتركة والخبرات المتجمعة لدى الحكومات والسلطات المحلية والوكالات التطوعية والمجتمع الدولي ستكون مطلوبة لتيسير هذه المهمة. ففي النهاية، لا تدوم الإنجازات إلا بقدر تطويرها للمواهب الكامنة لدى المستفيدين منها واعتمادها على هذه المواهب. وقد سعت الهند للمشاركة في التنمية في افريقيا - وذلك في جملة أمور من خلال دعم وتقوية حصيلتها من المهارات المطلوبة، ونحن على استعداد لزيادة مساهمتنا في هذا المسعى بالقدر الذي يطلب منا.

وفي الختام، أود أن أكرر القول إنه يوجد بالفعل توافق في الآراء على أن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في افريقيا أمر ملح. ولدينا برنامج الأمم المتحدة الجديد. كما أن الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي، ولا سيما إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، واستراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع يشملان بدورهما البلدان الواقعة في المنطقة الافريقية. والإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يشتمل على التزام محدد يتصل بتنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لافريقيا. ويجري العمل الآن لإصدار "خطة للتنمية". لذلك لا تعوزنا الرؤية أو مجموعة الخطط والبرامج، وإنما تعوزنا الإرادة الحاضرة لترجمة هذه الخطط والبرامج إلى واقع عملي.

لذلك، فإنني أحث على تركيز مناقشاتنا واهتمامنا على اتخاذ خطوات محددة نحو الوفاء بالتزاماتنا ومسؤولياتنا تجاه شركائنا في افريقيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مبارك (لبنان).

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونحن نؤيد تأييدا تاما الآراء التي أُعرب عنها في هذا البيان. ودعوني أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام لتقريريه المفيدين والغنيين بالمعلومات عن هذا البند من جدول الأعمال.

إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات يحدد بعض العوامل التي يتعين دراستها، والتدابير، المحلية والدولية، الملحة التي يلزم اتخاذها لوضع الاقتصادات الافريقية من جديد على طريق النمو. وحيث أن معظم الممثلين الذين تكلموا بالفعل عالجوا على نحو كاف العقبات الرئيسية على طريق التنمية الافريقية، فإن وفدي، توفيرا للوقت، سيقصر ملاحظاته على وطأة الإصلاح الاقتصادي، وتنويع الاقتصادات الافريقية، والنهوض بالوساطة المالية في افريقيا.

وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي باعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، فإن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية العامة في معظم بلدان افريقيا مستمرة في التدهور. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم البلدان الافريقية وفت بالتزاماتها بتنفيذ برامج تعديل هيكلي تنطوي على تدابير إصلاح اجتماعي اقتصادي. وبلدي، تنزانيا، قد ركّز إصلاحاته على القطاعات التالية: الزراعة، والصناعة والقطاع المالي والمؤسسات شبه الحكومية، والخدمة المدنية، والتجارة، والتخطيط والميزنة، والقطاع الخاص.

وهدف هذه الإصلاحات هو إزالة الجمود الهيكلي بغية تصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الكلي، ووضع أساس لنمو اقتصادي مطرد. وإلى جانب الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية، اضطلعت تنزانيا بإصلاحات سياسية كبيرة، وقد انتهت للتو من إجراء انتخابات متعددة الأحزاب.

وقد نوقشت وطأة الاضطلاع بتدابير إصلاح اقتصاداتنا هذه في عدة محافل. ويتمخض الحوار الذي لا يزال جاريا عن آثار إيجابية وسلبية على حد سواء. بيد أن نجاح الإصلاحات سيتوقف إلى حد كبير على دعم المجتمع الدولي لإيجاد القدرة الداخلية اللازمة استنادا إلى قاعدة اقتصادية سليمة، كما يتوقف على وجود بيئة خارجية داعمة من حيث أسعار السلع الأساسية المواتية والوصول إلى السوق والتخفيف من أعباء الديون.

وتنزانيا، شأنها شأن عدد كبير من البلدان الافريقية الأخرى، بلد يقوم اقتصاده على السلع الأساسية، أي أنه يعتمد على عدد قليل من السلع الأولية. ومع وجود نظام اقتصادي كهذا، لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة للتنويع. ولتحقيق هذا الهدف البعيد المدى، يتعين على المجتمع الدولي أن يمد يد العون، لا سيما في تمويل المشاريع المتصلة بتنويع السلع الأساسية وبناء القدرة. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي المجتمع الدولي إلى تنفيذ القرار ١٤٢/٤٩ على وجه السرعة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد حقيقة أن افريقيا هي أقل القارات نموا. وإذ نتحرك صوب الألفية المقبلة يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لمساعدة افريقيا على القيام بالوثبة الهائلة الضرورية لها لتصبح جزءا من العملية الإنمائية، كما ورد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

السيد لعمامره (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن اهتمام وفد بلدي الكبير بهذه المناقشة وتقديره للتقارير التي أعدتها الأمانة العامة، والتي توفر لنا معلومات وتحليلا مفيدا للغاية ستساعدنا في مناقشاتنا لهذا البند الهام من بنود جدول الأعمال.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للوفود غير الافريقية التي شاركتنا في تأكيد الحاجة إلى المشاركة الفعالة لتمكين افريقيا من تحقيق جميع امكانياتها بما يعود بالنفع على شعوبها وفضلا عن المجتمع الدولي بأسره.

إن افريقيا، بالرغم من ثراء تربتها وما تحت تربتها، وما تتحلى به مواردها البشرية من نكران الذات والجلد، ومن روابطها التاريخية مع واحد من أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم وقربها الجغرافي منه، فإنها في هذه الحقبة التي تشهد نموا أكبر ورفاها أعظم على المستوى العالمي، هي المنطقة الوحيدة التي تمر الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيها بحالة مزمنة من الانحدار. ومن الواضح أن هذا الوضع يعد انحرافا اقتصاديا وانتهاكا غير مقبول لتطلعات الملايين من المواطنين إلى تحقيق حياة كريمة ومستقبل أقل مدعاة للقلق.

على أنه يجب الاعتراف بأن البلدان الافريقية نفسها، رغم وسائلها المتواضعة، لا تزال تبذل جهودا كبيرة لكسر هذا الجمود. والقارة الافريقية هي القارة التي وضع بها أكبر عدد من برامج التكيف الهيكلي. والأغلبية الساحقة من البلدان الافريقية تنفذ سياسات تحقيق استقرار اقتصادي كبير وتخفيض للعجز، أدت في كثير من الأحيان إلى زيادة التوترات الاجتماعية. وتخفيف قيود التجارة الخارجية هو الآن حقيقة واقعة على مستوى القارة، والاستثمارات الأجنبية تحظى الآن بمناخ تشريعي وتنظيمي أنسب مما كان عليه الحالة في أي وقت مضى. وأخيرا، فإن التكامل الإقليمي ودون الإقليمي قد نشطه بشكل كبير تكييف الكيانات المؤسسية القائمة وتعزيز قدرتها على العمل وإنشاء مجموعات دون إقليمية جديدة للتعاون، وبدء المراحل الأولى من عمل الجماعة الاقتصادية الافريقية.

وينبغي التذكير بأن هذا التقدم أحرز في إطار اقتصادي داخلي وخارجي لم يكن مواتيا بشكل عام، وذلك بسبب استمرار القيود المعرقلة لأي عملية تنمية مستقرة ومستدامة. وبالفعل، هل من الواقعي أن نأمل في أي نتائج قاطعة ما دام لم يتوفر حل شامل لمشكلة الديون الخارجية الواقعة على القارة، والآخذة

في الزيادة، والتي تثقل خدمتها على الموارد المتناقصة لدى معظم البلدان الافريقية؟ إن تدابير تخفيف الديون التي قررتها مجموعة السبعة في مؤتمر قمة نابولي ونادي باريس، مهما كانت موضع ترحيب، لا تزال مؤقتة ومحدودة وغير كافية لكسر الحلقة المفرغة للمديونية الخارجية التي تدور فيها البلدان الافريقية.

وهل من الواقعي أن نتصور أية إنجازات قاطعة في الوقت الذي لا تزال فيه أسعار السلع الأولية، التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الصادرات الافريقية، أسعارا ضعيفة، وفي الوقت الذي يسبب فيه انحدار معدلات التبادل التجاري استنزافا لا يطاق للموارد المالية التي تجنيها البلدان الافريقية من هذا التبادل؟ وفي هذا الصدد، هل من الممكن تجاهل الآفاق المظلمة لما بعد جولة أوروغواي، التي تبين أن البلدان الافريقية ستكون من بين تلك البلدان التي تعاني أشد المعاناة من تفكيك نظام المعاملة التفضيلية وارتفاع أسعار المواد الغذائية؟

وأخيرا، هل لنا أن نندهش من هذه الأعمال إذا ما لاحظنا أن افريقيا هي المنطقة الوحيدة التي لم تستفد في الآونة الأخيرة من نقل الموارد المالية إلى البلدان النامية؟ إن عدم كفاية هذه الموارد، نتيجة تحول رأس المال الخاص إلى أماكن أخرى يقترن بانخفاض حقيقي في المساعدة الإنمائية الرسمية وبآثار الاستراتيجيات الكامنة وراء برامج التكيف الهيكلي، التي بتفضيلها الصادرات على الواردات لا يراد بها إلا استعادة قدرة البلدان الافريقية المدينة على السداد.

وبالتالي، فإن الجهود المرموقة التي تبذلها البلدان الافريقية مصيرها أن تسفر عن نتائج محدودة إذا لم يصاحبها دعم ملحوظ بأشكال عديدة من المجتمع الدولي.

إن هدف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا هو ضمان التنسيق بين الجهود التي تبذل على المستويين الوطني والافريقي في افريقيا والدعم الكبير الذي يقدمه المجتمع الدولي. إن هذا البرنامج إذ يقوم على نظرية ورؤية لانتعاش اقتصادي في القارة الافريقية يأتي عن طريق عمل جماعي يختلف اختلافا نوعيا عن النُهج التقليدية المتصورة في شكل أموال مساعدة أو إعانة لا يرى المانحون عائدا لها، هو برنامج لا يزال يحتفظ اليوم، بعد أربع سنوات من اعتماده ورغم التقدم اليسير الذي أحرز في تنفيذه، بأهميته واتساقه.

أولا، أهمية البرنامج يبينها تحديده في الوقت المناسب للعوامل التي تعرقل التنمية الافريقية: دين خارجي يلقي بعبئه ثقيلا بشكل لم يسبق له مثيل على دخل البلدان الافريقية؛ وإمداد بالموارد الخارجية من الواضح أنه غير كاف للوفاء بالمتطلبات المالية الهائلة؛ واعتماد زائد على عدد محدد من الموارد الطبيعية التي لا تزال أسعار تصديرها في انحدار؛ وأخيرا، درجة من التكامل الإقليمي أقل من المستوى الأدنى المطلوب لإنشاء أسواق قادرة على ضمان الاستقلال الذاتي الجماعي على مستوى القارة.

والبرنامج متسق لأنه، استخلاصا للدروس من فشل برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠، قد صُمم بوصفه كلا عمليا طرحت فيه مسؤوليات والتزامات افريقيا والمجتمع الدولي بوضوح فيما أصبح يسمى بحق عقد مشاركة يراد به إرساء الأساس لانتعاش اقتصادي واجتماعي افريقي دائم قبل نهاية العقد الحالي.

والبلدان الافريقية، بعدم ادخارها لأي جهد، في سبيل الوفاء بالتزاماتها وذلك في كثير من الأحيان في ظروف صعبة قد أثبتت رغبتها في أن تكون شريكة جديرة بالثقة ومساهمة نشطة في المهمة الهائلة الخاصة بانتعاش قارتها. ولذلك صار لها الحق في أن تتوقع من المجتمع الدولي، وبخاصة من البلدان المتقدمة النمو، عزما مساويا على الوفاء بعقد المشاركة، أي برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا.

ولتحقيق ذلك، يجب على شركاء افريقيا أن يتجاوزوا أفكارهم السابقة في التعاون مع القارة ويجب عليهم أن يتغلبوا على ما يصاحبها من "اعياء المانحين"، ويجب عليهم أن يعولوا على تصميم افريقيا الطبيعي على تطوير دينامية للتقدم تحتل بها مكانها الملائم في حركة التعاون الدولي الواسعة التي تعود بالفائدة على الجميع. ويسرنا أن نلحظ بأن العديدين قد قرروا أن يفعلوا ذلك، كما يتضح من الاجتماعات المتعددة الأطراف التي عقدت في السنوات الأخيرة بشأن الموضوع المركزي المتمثل في تنمية أفريقيا. وإن مؤتمر طوكيو الدولي بشأن تنمية افريقيا، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والمحفل الآسيوي الافريقي الذي عقد في جاكارتا في عام ١٩٩٤، قد مكنانا من تقييم الامكانية الهائلة للتعاون وتبادل الخبرات المثمر بين القارتين. والقمة الافريقية الأمريكية الثالثة التي عقت في داكار في عام ١٩٩٥، قد أبرزت النظرة الجديدة تجاه افريقيا من جانب المستثمرين من الأمريكيتين، وأظهرت السبل

الكفيلة بتحقيق التعاون المفيد على نحو متبادل بين جانبي الأطلسي. كما أن الاتحاد الأوروبي، الذي بلغ عدد أعضائه الآن ١٥ عضوا، يمكنه الآن أكثر من أي وقت مضى باعتباره الشريك الرئيسي لافريقيا، أن يتصرف بوصفه عاملا حفازا هنا: وهذا دور طبيعي بالنظر إلى التشارك في المصالح بين افريقيا وأوروبا، المرتبطتين تاريخيا وجغرافيا، واللتين تجمع بينهما شبكة متنوعة وكبيرة من الصلات التي تثري علاقاتهما في مجالات عديدة متنوعة.

وما برحت الأمم المتحدة عاملا حفازا هاما في جهودها المتضافرة والجارية لاعادة افريقيا إلى مجال التنمية ولتمكينها من الانتعاش والنمو، وفي الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة، التي عقدت في أيار/ مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٦، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وباعلان الجمعية العامة أفريقيا من بين الأولويات الخمس للأمم المتحدة في التسعينات، فقد أكدت على الحاجة إلى ابتكار آلية حكومية دولية جديدة لتوفير التشجيع الأقوى للدعم الدولي للقارة.

وفي السنوات الأخيرة، أبلت المنظمة بلاء حسنا، بالتشجيع الشخصي من الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، في إبقاء مسألة تنمية افريقيا على رأس شواغل المجتمع الدولي، وبذلت جهود عديدة على المستوى المؤسسي لزيادة تشجيع وتنسيق أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة صوب تنفيذ البرنامج الجديد. وبدلا من أن تقصر المنظمة نفسها على منظومة الأمم المتحدة، فقد وسعت جهودها لزيادة توعية صانعي القرار في المؤسسات المتعددة الأطراف بضرورة الاسهام في تنمية أفريقيا.

وكما تنظر الجمعية العامة الآن في البرنامج الجديد للمرة الثالثة، فقد كرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥. وهذا الجزء الذي شارك فيه عدد من الوزراء الحكوميين، قد جعل ممكنا القيام بتشخيص جديد للعلل التي تعرقل التنمية في افريقيا وتحديد استراتيجية للتغلب على الأزمة، وهي عناصر قد تم تحديدها بالفعل في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا: معالجة مسألة الديون من خلال نهج دينامي شامل؛ والزيادة الكبيرة للموارد المالية الخارجية؛ وتعزيز القدرة البشرية والمؤسسية؛ وتنويع الصادرات؛ وتوفير المساعدة لتمكين البلدان الافريقية من امتصاص صدمات بدء عمل آلية التجارة المتعددة الأطراف الجديدة الناجمة عن جولة أوروغواي؛ وتعزيز التعاون والتبادلات على الصعيد الاقليمي داخل افريقيا.

وقبل عام من استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، الذي سيجري في الدورة المقبلة للجمعية العامة، من العسير بالفعل تفادي الاحساس بالتشاؤم. ويبدو كما لو أن الارادة السياسية التي سادت أثناء إعداد واعتماد البرنامج فقد فقدت للأسف عند تنفيذه. وهناك بطء في الوفاء بالالتزامات التي قطعها شركاء افريقيا؛ وبطرق متعددة، فإن هذا يهدد التنمية المنتظمة لافريقيا وهي التنمية التي من شأنها أن تسمح لافريقيا أن تقدم اسهامها في التوازن العظيم الذي يجب أن يتسم به القرن الحادي والعشرون.

وعلى أية حال، فإن افريقيا تعرف أن ازدهارها يجب أن يأتي أولا وقبل كل شيء من داخلها. وهذه المعرفة ليست بالأمر الجديد؛ فبرنامج عمل لاغوس الذي اعتمد قبل ما يزيد عن عقد قد وضع الخطوط العريضة للعمل على مستوى القارة، بما يتجاوز الحدود والشواغل الوطنية الصرفة. ومعاهدة عام ١٩٩١ التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الافريقية على صعيد القارة قد نصت على توفير الآلية المؤسسية اللازمة لتحقيق هذا الازدهار الجماعي. ومؤخرا، فإن برنامج عمل القاهرة الذي اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قد أكد مجددا - إذا لزم هذا التأكيد - على رغبة افريقيا في الانضمام إلى الاقتصاد العالمي وقيم التقدم المحرز، ورسم مسار القارة برؤية للمستقبل تتسم بمزيد من الرسوخ.

وفي الوقت ذاته، تسعى افريقيا، التي ترفض أن تظل مهمشة بعيدا عن التقدم، إلى تذكير بقية المجتمع الدولي بمسؤولياته. وهي تريد أن تؤمن بأنه سيكون هناك تدفق عالمي من التقدم لجعل افريقيا دعامة راسخة وحيوية للتعاون الدولي من أجل التنمية لصالح الجميع.

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل عام من استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، لا تزال قارتنا تواجه مشاكل لا توصف وتعرقل نموها الاقتصادي. والآمال التي بعثها ذلك الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي بانعاش دول افريقيا لم تتحقق. إن تقرير الأمين العام (E/1995/81) المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية الأخيرة، التي نظر فيها في مسألة تنمية افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا

في التسعينات، تقرير في غاية الفائدة في هذا الصدد.

وفي الواقع، وفقا لهذا التقرير، وعلى الرغم من احراز بعض التقدم في النمو الفعلي في بعض البلدان الافريقية، فإن الحالة تظل عموما هشة، وخصوصا بسبب عبء الدين الساحق، وانخفاض المساعدة التسهيلية، وضآلة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، والحالة الجديدة الناجمة عن المفاوضات المتعددة الأطراف وجولة أوروغواي. وبالاضافة إلى هذه القيود الخارجية، لا تزال الكوارث الطبيعية تنزل بنا، مثل الجفاف والتصحر. وجميع هذه العوامل مجتمعة تجعل انتعاش افريقيا موضع شك، إذا لم يتم اتخاذ تدابير مشتركة جريئة على الصعيدين المحلي والدولي.

وإذ يدرك قادتنا أن تنمية القارة هي في المقام الأول مسؤولية الحكومات والشعوب الافريقية، التزموا بالاضطلاع باصلاحات سياسية واقتصادية نشطة لانشاء هياكل للتنمية المستدامة. وهكذا، ومنذ بداية التسعينات، ازدهرت القارة حقا من الناحية السياسية وشهدت انتقالا من أنظمة الحزب الواحد إلى ديمقراطيات تعددية وزاد التأكيد على احترام حقوق الانسان.

وبموازاة هذا التقدم في المجال السياسي، أدركت أفريقيا أيضا ضرورة إقامة روابط قوية من التعاون والاندماج الاقتصادي، وتجسد هذا في اعتماد معاهدة أبوجا، التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الافريقية وفي إطلاق أنشطة المنظمات دون الاقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وجماعة دول الجنوب الافريقي وشرق افريقيا. وهكذا، فإن آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات، التي أنشئت في قمة القاهرة قد بدأت الاضطلاع بدور نشط في حسم الصراع.

ومع ذلك، ومهما تكن هذه المبادرات ضرورية ومستصوبة، فإنها لا تستطيع بحد ذاتها أن تعالج الحالة الاقتصادية للقارة دون مساعدة المجتمع الدولي. وفي حين نرحب بالاجراءات التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة انشاء مكتب المنسق الخاص لافريقيا ولأقل البلدان نموا، فإننا نعقد آمالا كبيرة على الوسائل التي ستكون تحت تصرف المكتب لكي يضطلع بمسؤولياته.

ومنذ بدء برنامج الأمم المتحدة في ١٩٩١، تم اقتراح اتخاذ مختلف التدابير والمبادرات أو الاضطلاع بها. فمن إنشاء فرق العمل في المؤتمرات الدولية، مثل المؤتمر المعقود في طوكيو في سنة ١٩٩٣، إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها هيئة الشخصيات الرفيعة المستوى، أجري التشخيص. واليوم يتعين علينا أن نجد العلاج الضروري والمناسب الذي يجب، حتى يكون فعالا، أن يتضمن حلا جذريا لمسألة الدين، وزيادة كبيرة في التدفقات المالية إلى افريقيا، وتنويع السلع. ونرى، في هذا الاطار، أن الوقت قد حان لإنشاء صندوق لتنويع السلع في مصرف التنمية الافريقي. وسيتيح هذا للبلدان الافريقية خفض الخسائر التي يسببها هبوط أسعار السلع وتوسيع قاعدة صادراتها. وأيضا خلال المرحلة الانتقالية في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي، يجب اتخاذ تدابير تعويضية للتعويض عن الخسائر التي سيسببها اختفاء الهوامش التفضيلية الممنوحة للمنتجات الافريقية.

وفي وقت تكتسي فيه التجارة والعلاقات التجارية طابعا عالميا، فمن الخطر تهميش افريقيا. فافريقيا تتمتع بامكانات طبيعية وبشرية ضخمة للتنمية. ولهذا نحث المجتمع الدولي على أن يجسد الأولوية الممنوحة للقارة في تدابير ملموسة. وفي هذا الصدد، سيمكننا استعراض منتصف المدة الذي سنضطلع به في العام القادم من إضفاء شكل ملموس على الالتزامات التي اضطلع بها فعلا المجتمع الدولي للوفاء باحتياجات التنمية في هذا الجزء الكبير من البشرية.

السيد موثاورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أثني على الأمين العام على تقريريه الشاملين عن حالة - تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات - والواردين في الوثيقتين A/50/520 و A/50/590.

وإذ نحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه للتنمية الافريقية، فإن كينيا لا تساورها أية أوهام بأن المسؤولية الأولى تقع على كاهل البلدان الافريقية فرادى وجماعات. والتزام البلدان الافريقية بمعالجة المشكلات الاقتصادية يوضحه الاضطلاع بالاصلاحات الهيكلية التي تجري في العديد من تلك البلدان، بالرغم من القيود الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الخطيرة.

وإن اعتماد "برنامج القاهرة للعمل" مؤخرا يؤكد على تصميم البلدان الافريقية على انتشال قارتنا من دائرة التخلف المفرغة. ويؤكد هذا البرنامج على أن تنمية افريقيا هي في المقام الأول والأخير مسؤولية الحكومات الافريقية وشعوبها. وإنه يحدد الاجراءات التي تحتاج إلى اتخاذها الحكومات والشعوب الافريقية

من أجل أن تطلق من جديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

وبالرغم من أن عددا من البلدان الافريقية قد شهد بعض النمو الاقتصادي والتنمية في الماضي القريب، فإن الأزمة الاقتصادية الافريقية التي بدأت في بداية الثمانينات ما زالت قائمة في التسعينات بالرغم من اعتماد برنامج الأمم التحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وبرنامج الأمم المتحـــدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ما زال معظم هذه الاقتصادات يعاني من الركود نتيجة عبء الدين الموهن، وتضاؤل التدفقات المالية الخارجية وانخفاض معدلات التبادل التجاري بسبب الافراط في الاعتماد على بضعة سلع أولية. ومما يزيد من تفاقم الحالة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المقترنة ببرامج التكيف الهيكلي.

ومما يقلقنا أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات قد لا يحقق الأهداف المرغوب فيها كما حددتها الجمعية العامة في البرنامج وفي القرارات ذات الصلة. والسبب الرئيسي في ذلك انعدام التماثل والتكاملية الفعالة بين سياسات التنمية الداخلية والخارجية وتدابير الدعم. وفي حين أن البلدان الافريقية تواصل بذل كل جهد ممكن لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي للوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات فإن المجتمع الدولي، لم يف بالتزاماته. ومن الواضح أن الارادة السياسية التي أدت إلى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات لم تدعمها زيادة في الموارد المالية ولم يدعمها حل شامل لعبء الدين الذي تعاني افريقيا منه. وما زالت البلدان الافريقية متخلفة على جبهتين: التكوين التكنولوجي وتكوين رأس المال اللذين لا غنى عنهما لتنويع اقتصاداتها - وبالتالي ضرورة استمرار تقديم المساعدة من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، فإن الاذعان لحجة "إعياء المانحين" التي يروج لها لاخفاء انعدام الارادة السياسية لدى مجتمع المانحين، إنما يماثل التخلي عن اجراء بحوث السرطان ومعالجته لأن السرطان ما زال يفتك بمرضاه، غير أنه بشيء من زيادة الدعم الفعال، فإن الاصلاحات التي قامت بها البلدان الافريقية في السنوات الأخيرة والتي ما زالت قيد التنفيذ ستحول الآفاق الاقتصادية للعديد من الدول الافريقية.

إن مشكلة الدين في افريقيا تتطلب اهتماما عاجلا، لأن معظم التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تؤد إلى تخفيض هذا العبء إلى مستوى يمكن تحمله. ويتطلب الأمر اتخاذ مبادرات جديدة، بما في ذلك إلغاء الديون الثنائية. والأهم من ذلك أن تتخذ المؤسسات المتعددة الأطراف، على سبيل الاستعجال، تدابير مبتكرة وجسورة لكي تخفف بشكل فعال من عبء الدين الهائل المستحق على البلدان الافريقية. فتخفيف عبء الدين المتعدد الأطراف سيسهم إسهاما كبيرا في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها العديد من البلدان الافريقية. ومثل هذه التدابير، مقرونة بزيادة تدفق الموارد المالية الميسرة، من شأنها أن تعطي دفعة للاستثمار والقدرة الانتاجية في القارة. لذلك من المؤسف، أن التوصية الواردة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات والتي تدعو إلى توفير ٣٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، وإلى زيادة سنوية في هذه المساعدة بنسبة ٤ في المائة في السنة لم تتحقق حتى الآن.

ووفد بلدي يدرك أهمية حشد الموارد المحلية وتنمية القطاع المالي. ونحن نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/50/490) والتي تؤكد على جملة أمور منها الحاجة إلى تعزيز المصارف المركزية لتمكينها من القيام بدورها الحاسم في تغذية النظام المالي والإشراف عليه، بما في ذلك القطاع غير النظامي. وهذه التوصيات تسلم بوضوح بأهمية تجهيز المصارف المركزية تجهيزا كاملا بالموارد اللازمة. ومن الأساسي أن تضطلع هذه المصارف على نحو فعال بمسؤوليتها عن ضمان الامتثال للسياسات النقدية السليمة.

ونحن نؤيد تعزيز القطاع المالي غير النظامي لقدرته على زيادة تعبئة المدخرات من فئات اعرض من السكان. وكينيا تعلق أهمية كبرى على هذا القطاع الذي يعد مصدر تمويل رئيسيا لأغلبية شعبنا. وقد تمكنت النساء بوجه خاص من الاستثمار والمشاركة في الأنشطـــة المولـــدة للدخـــل مـــن خلال دعم تسهيلات القطاع المالي غير النظامي.

وتحقيقا لذلك نحث المجتمع الدولي على دعم جهود افريقيا الرامية إلى تنمية القطاع المالي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا الملائمة بأسعار معقولة إلى المصارف المركزية لتسهيل بناء قدراتها المؤسسية. بل إن دعم القطاع المالي أصبح مسألة أكثر إلحاحا في ضوء التحديات الجديدة التي تواجهها المصارف نتيجة تحرير السياسات النقدية والتجارة في معظم البلدان الأفريقية.

إن نصيب افريقيا من التجارة الدولية ضئيل للغاية، والبلدان الأفريقية بصفة عامة غير قادرة على توسيع قاعدة صادراتها بدرجة كبيرة؛ مع أن المجتمع الدولي سيجني فوائد جمة من دعم عمليات تنويع الاقتصاد في البلدان الأفريقية. إلا أن ضعف الهياكل الأساسية وتدني القوة الشرائية في البلدان الأفريقية يحدان من استجابة المجتمع الدولي. وبالتالي، فإننا نحث على زيادة الدعم الدولي لتحسين مناخ الاستثمار والانتاجية في بلداننا. ذلك أن التطبيق المتزايد للتكنولوجيا في العمليات الانتاجية، وتعزيز هياكل دعم التجارة سيمكنان البلدان الأفريقية حتما من مواجهة تحديات المنافسة الناشئة من عالمية التجارة الدولية.

ومما يبعث على خيبة أملنا عدم وجود إنجاز ملموس في مجال تغذية صندوق تنويع السلع الأساسية الأفريقية الموجود في مصرف التنمية الافريقي. وعلى أية حال، فإن وفد بلدي يرحب بجهود مصرف التنمية الأفريقي في سياق المشاورات المتعلقة بتغذية صندوق التنمية الأفريقي والتي نتوقع منها الكثير. وينبغي أن يكون مستوى هذه التغذية كافيا بالنظر إلى كبر عدد البلدان الأفريقية وتنوع المشروعات والبرامج المتوخاة. ولدى تناول قضايا تنويع السلع الأساسية، يجب مراعاة الحاجة إلى تعزيز التنوع الأفقي والرأسي على حد سواء. فلا بد من إعطاء السلع الأساسية قيمة مضافة من خلال تجهيزها وتسويقها وتوزيعها ونقلها، وهذا النهج يتطلب وجود استثمارات كبيرة ونقل التكنولوجيا المناسبة إلى البلدان الأفريقية لبلوغ هذا الهدف. كما أننا نتفق مع توصيات حلقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن تنويع الاقتصادات الأفريقية، والمعقودة في ياوندي في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي أوصت ضمن ما أوصت بأن يتم تنويع الاقتصادات الأفريقية وإدراجه في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

السيد نتونغا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أخاطب الجمعية العامة اليوم وقلبي مفعم بالأسف والأسى. فقد تعرضت الكاميرون منذ ساعات لواحدة من أسوأ الكوارث الجوية في تاريخها. فقد تحطمت طائرة تابعة لخطوط الكاميرون الجوية الوطنية عند هبوطها في دوالا يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا.

ويتسم البند ٢٤ من جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة، المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بأهمية خاصة في نظر وفد بلدي، في وقت تستعد فيه الكاميرون لاستضافة القمة الثانية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

وكانت الكاميرون، شأنها شأن البلدان الأفريقية الأخرى، قد رحبت، بإحساس بالرضا والارتياح، باعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بعد فشل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وإزاء ذلك الوضع المؤسف، وفي تعبير عن التضامن لم يسبق له مثيل، قررت افريقيا والمجتمع الدولي اعتماد ما سمي آنذاك "التشارك العالمي من أجل التنمية".

وتسليما من افريقيا بأن المسؤولية الأساسية عن تنميتها تقع على عاتقها ذاتها، وتمشيا مع الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بدأت القارة في الأونة الأخيرة تنخرط في إصلاحات صعبة وبعيدة المدى تستهدف التعجيل بعملية التحول الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مناخ من الشفافية وبمشاركة نشطة من كافة القوى الإيجابية، مع التركيز على تهيئة الظروف المؤاتية لجذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ومواصلة ودعم التكامل الاقتصادي عن طريق التعاون دون الإقليمي والدولي.

والكاميرون، فيما يخصها، وكما أشار سعادة فرديناند - ليوبولد أويونو، وزير خارجية الكاميرون لدى مخاطبة الجمعية العامة يوم ٥ تشرين الأول/اكتوبر، شرعت في المسيرة التي لا عودة عنها لتطبيق الديمقراطية، والتي سيحرز فيها تقدم كبيرة باعتماد دستور جديد يسمح بمشاركة ديمقراطية أكبر لمواطني الكاميرون في إدارة شؤونهم. وشرعنا أيضا في إجراء إصلاحات هامة في المجالات الاقتصادية، وبخاصة عن طريق اعتماد مدونة بالغة التحرر لقواعد الاستثمار، وتحلل الدولة من إدارة المشاريع العامة الكبرى.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن نافلة القول أن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، وأحيانا بتضحيات كبيرة، لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج المرجوة إلا إذا اقترنت بالدعم النشط والمتواصل من جانب المجتمع الدولي.

ويرى وفدي أن التضامن الذي أبداه المجتمع الدولي عندما اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لا يتجسد إلا ببطء، وفي الواقع لا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا مدعاة للقلق في الوقت الذي لم يبق أمامنا سوى بضعة شهور على استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد وعلى الرغم من مختلف التدابير التي اتخذت.

إن الواقع الاقتصادي الدولي الذي يتعين على البلدان الأفريقية أن تعمل في ظله غير مؤات إطلاقا. فقد هبط صافي إيرادات الموارد العائدة لأفريقيا هبوطا حادا من ٢٢,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٣. وازداد عبء المديونية الإجمالي لأفريقيا من ٢٩٧ بليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٣١٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ - أي أكثر من ٢٥٠ في المائة من دخل القارة من الصادرات. وما فتئ نصيب أفريقيا في السوق العالمية يتقلص منذ عام ١٩٨٠، وهو لا يزيد الآن عن ٢,٤ في المائة. وأفريقيا بما لديها من استثمارات أجنبية مباشرة قدرها ٤٨ بليون دولار، هي المنطقة النامية الأقل اجتذابا للمستثمرين الأجانب.

وإذا كنا لا نريد أن يصبح استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٦، مجرد ممارسة أكاديمية أخرى أو فرصة أخرى للإحاطة بفشل البرنامج الجديد، لا بد من اتخاذ خطوة هامة في دورة الجمعية العامة هذه. وينبغي للمجتمع الدولي تنفيذ تعهداته التي ارتبط بها بحرية في إطار البرنامج الجديد. وينبغي اعتماد تدابير هامة لدعم جهود البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأشير هنا بصفة خاصة إلى تنويع السلع والاقتصادات الأفريقية. وبوسع مصرف التنمية الأفريقي أن يقدم إسهاما خاصا لمساعدة صغار المنتجين الأفارقة على القيام بمشاريع تكون مقبولة لدى المصارف. وفي هذا الخصوص، يرحب وفدي بالإعلان بأن صندوق امستردام المشترك سيعقد ندوة في شباط/فبراير ١٩٩٦.

وإذ أنتقل إلى موضوع آخر، يؤيد وفدي تأييدا كاملا المقترحات المتصلة بالنهوض بالوساطة المالية في أفريقيا، حيث أن هذا سبيل لتعزيز هياكل المدخرات المحلية والربط بينها وبين المصارف الحديثة والمؤسسات المالية، بغية توليد موارد محلية وبخاصة في هذا الوقت الذي تتناقص فيه المساعدة الإنمائية الرسمية بمعدل لم يسبق له مثيل.

وفيما يتصل بالموارد المالية، يرحب وفدي بإنشاء خط ائتمان للتنمية في أفريقيا. بيد أننا نرى أنه من الضروري بذل جهود إضافية لضمان أن تكون هذه الموارد متناسبة مع التحديات التي تنتظرنا وأن تعبر تعبيرا أكثر دقة عن الأولوية التي توليها الأمم المتحدة لأفريقيا، وبصورة خاصة لبرنامج ٤٥: الحالة الاقتصادية الحرجة، الانتعاش والتنمية.

لذلك يرحب وفدي بالتصميم العام الذي تجلى منذ الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة على زيادة الموارد المالية المتاحة لتنفيذ برنامج أفريقيا ٤٥، وفقا لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والثلاثين.

وختاما، أود أن أمتدح الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد، بصورة خاصة الجهود التي بذلها مكتب المنسق الخاص في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن نتناول بالنقاش بند جدول الأعمال المعروض علينا، أود أن أنقل لوفد الكاميرون الشقيق أخلص تعازي وفد بنن على الكارثة التي وقعت هذا الصباح في مطار دوالا الدولي وذهب ضحيتها العديد من الضحايا.

إن الجمعية العامة تنظر الآن في البند ٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات"، وهو موضوع بدأ يصبح للأسف جزءا من تقاليد نهاية دورة الجمعية العامة، عندما يأخذ شعور الممثلين بالتعب وشوقهم لتذوق مباهج عطلة الكريسماس أسبقية على أية رغبة حقيقية في إجراء مناقشة جادة حول مسألة هي بين أولويات منظمتنا.

وسأقصر بياني على بضع ملاحظات يمكن أن تسهم في إيجاد تفهم أفضل لمشروع القرار A/50/L.40، الذي عمم توا والذي سيعرضه، في الوقت المناسب، رئيس مجموعتنا السفير عثمان ياسين ممثل السودان.

ووفدي ممتن للأمين العام على إعداده تقريرين مفيدين ومثيرين للاهتمام جدا بشأن هذا البند. واغتنم هذه الفرصة لكي أشيد به على جهوده الدؤوبة التي يبذلها، منذ اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد، لضمان تنفيذه المستمر.

إن تقرير الأمين العام بشأن النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا يبدو أنه مقدمة ممتازة للاصلاحات المالية الشاملة في تلك القارة. ويأمل وفد بنن أن هذه الدراسة الهامة لن تعمم فحسب على وزراء المالية الأفارقة ومحافظي مصارف التنمية بل أن تظهر أيضا في تنظيم الاجتماعات أو المشاورات الإقليمية التي ستجعل من الممكن ترجمة توصيات التقرير ترجمة فعلية إلى أعمال ملموسة، وذلك بمساعدة وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإدراكا لواقع الاقتصادات الوطنية للقارة، كيف لا نرحب، على سبيل المثال، بالتوصيات التي تؤكد التفاعل بين القطاعين النظامي وغير النظامي، التي من شأنها أن تعزز قدرة بلداننا على تعبئة المدخرات الصغيرة من قطاعات سكاننا الحدية نسبيا؟ إن هذا التقرير في رأي وفدي، يسهم إسهاما إيجابيا في السعي لإيجاد حلول قابلة للتطبيق في إطار تنمية بلدان القارة الأفريقية.

ويرحب وفدي أيضا بوضوح التقرير الآخر للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٩٢/٤٩، بشأن تنويع الاقتصادات الأفريقية. ونشكر الأمانة العامة على إبلاغها مصرف التنمية الأفريقي بنتائج المشاورات المعقودة في الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونقدر تماما تنظيم حلقات العمل لتوعية المؤسسات المحلية بالحاجة إلى تنويع السلع الأساسية الأفريقية.

ويشجع وفد بنن الأمين العام على إقامة علاقات عمل أكثر متانة واستدامة مع مصرف التنمية الأفريقي بغية تسهيل إدراج مساهمة خاصة، في عملية التفاوض الحالية للتغذية السابعة، لتمويل المرحلة التحضيرية لبرامج والمشاريع المتعلقة بتنويع السلع الأساسية في البلدان الأفريقية.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يناشد المجتمع الدولي مناشدة صادقة وملحة، ولا سيما الدول المشاركة في صندوق التنمية الأفريقي، أن ينفذ الحد الأدنى من التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩. ولقد قام الجزء الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي، وبطلب من مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ١٩٩٥، بالتأكيد مجددا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالأولويات المحددة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتأمل بنن في ظهور إجراءات إيجابية قبل إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٦.

ومما يبعث على القلق أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يتعثر كثيرا. فمحنة أفريقيا لا تزال مستمرة بعد خمس وثلاثين سنة من نيل مختلف البلدان استقلالها في الستينات، وبعد ١٠ سنوات من اعتماد الجمعية العامة بالاجماع لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبعد خمس سنوات من بدء التجارب الموجهة نحو الديمقراطية، وبعد أربع سنوات من اعتماد الأمم المتحدة بتوافق الآراء لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. فهي تعيش في قلق زائد وفي خوف حقيقي من حصول انفجار اجتماعي تمتد آثارة إلى قارات أخرى، وصدقوني هي ليست إلا جيرانا لنا في قريتنا العالمية.

ومثلما قلت في مناسبات أخرى، تتفاقم هذه الحالة بفعل الصراعات المسلحة والحروب الأهلية، ووباء مرض الإيدز بالإضافة إلى أمراض مستوطنة أخرى تبعث على الدمار والوهن من قبيل الملاريا، وبفعل حالات طارئة، من قبيل المجاعة، والجفاف، والكوارث الطبيعية، والتصحر وما إلى ذلك. ولقد أثر كل هذا في السنوات الأخيرة ولا يزال يؤثر على عدد من البلدان الأفريقية، تاركا إياها في حالة وهن وضعف شديد، واعتماد على المعونة الخارجية.

إن الحالة في أفريقيا حرجة من غير ريب، وهي تحمل بذور التخلف الإنمائي. بيد أنها ليست النهاية، فهناك غد لها. والقارة الأفريقية غير معدومة الموارد. وأقول بتواضع ودون مبالغة ما قاله الآخرون: إنها أغنى قارة محتملة ولكنها أفقر قارة أيضا، بفعل عوامل عديدة لسنا بحاجة إلى ذكرها الآن، ولكن آخرها هو ظلم النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.

وتستطيع أفريقيا بل ويجب أن تبطل كونها الجزء الوحيد من العالم الذي يستحق أن يوصف بالمنتج الصناعي الضعيف للسلع الأساسية.

ويجب الاعتراف بأن العوامل المحلية تتسبب في الحالة الراهنة إلى حد بعيد. ونعلم على سبيل المثال أن الإدارة السيئة، وعدم الاتساق في الخيارات الاقتصادية، وفي بعض الحالات النفقات العسكرية المفرطة، أمور لم تساعد على بناء مشاريع وبرامج تتصف بالمسؤولية بغية القضاء على الفقر وتنشيط الاقتصاد.

إن أفريقيا تعرف كيف تنتعش. وهي تعرف أنها يجب أن تتحمل المسؤولية عن إيجاد وعي جديد يخلص أبناءها من عاداتهم في سلوك الطريق السهل المتمثل في الارتجال، أو الاستجداء، أو الرغبة في التنمية التي تأتي بأسرها من الخارج. وفي عالم تحل فيه أنانية الدول بصورة بارزة محل روح التضامن الإنساني، وفي عصر تستوحي فيه برلمانات وسفارات بلدان غنية نهجا جديدا قويا لرسم الخرائط، يجب على الأفارقة أن ينزعوا من قاموسهم السياسي العبارات والصيغ المختصرة المستعملة حتى الآن في وصف الجمود العميق الذي تمر به قارة منخرطة على مدى ٣٠ عاما في عملية غامضة للتنمية.

وبامتلاك ذلك الوعي الجديد، فإن أفريقيا والأفارقة لا يريدان، ولا يسعهما، ويجب ألا يعفيا المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه القارة، وهي المسؤوليات التي أخذها على عاتقه دون تحفظ خلال السنوات الخمس الماضية، تمشيا مع عدد من توافق الآراء الناجم عن اجتماعات عالمية عقدت مؤخرا.

وأود ألا أسردها هنا خشية أن أنسى بعض تلك الالتزامات التي نود أن نراها تُنفذ، بيد أن ما نركز عليه اليوم هو برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وهذا البرنامج هو إطار مناسب لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل أفريقيا. ونوافق مع السفير مارتن هوسليد، ممثل النرويج، الذي ترأس عمل اللجنة المخصصة الجامعة المسؤولة عن وضع البرنامج في عام ١٩٩١، على أنه بالموافقة على هذا البرنامج،

> "يتقبل المجتمع الدولي مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة مع أفريقيا ومن ثم يلتزم بتوفير الدعم الكامل والملموس للجهود التي تبذلها أفريقيا". (القرار ١٥١/٤٦، المرفق الثاني، الفقرة ١)

وهذا البرنامج الذي وضعته الجمعية العامة له أهمية سياسية لا تُنكر. علاوة على ذلك، يكفل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بعرضه المفصل لآلية المتابعة والرصد، أن تكون أفريقيا إحدى الأولويات الخمس للأمم المتحدة، مثلما أكد عليه الأمين العام بطرس غالى في أحوال كثيرة.

بيد أن ما يؤسف له أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وفي منتصف الطريق تقريبا لتنفيذه، لم ينفذ إلا بشكل أولي أو جزئي. والمظاهر الرئيسية الوحيدة التي قد توحي بالرغبة في تنفيذه هي الجهود التي يبذلها الأمين العام والتي أفضت إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى في جنيف وروما ونيويورك، ومؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية، وهو المؤتمر الذي يعود الفضل في تنظيمه إلى التعاون النشط الذي أبدته الحكومة اليابانية، والتحالف العالمي من أجل أفريقيا، وطبعا الأمم المتحدة من خلال مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا.

ويقر وفد بلدي أيضا بأن بعض الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اتخذت مبادرات مشجعة تنطوي على اهتمام بتنفيذ البرنامج. ونحن نرحب بتلك المبادرات، ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تُدمج الأنشطة التي تقوم بها هذه الهيئات في أنشطة متجانسة ومتماسكة جامعة، وفي ألا يُلغي أحدها الآخر في الميدان. والتنسيق الجيد داخل المنظومة هو الثمن الذي يدفع لإعطاء البرنامج الجديد فرصة النجاح.

إن الجهود التي تبذلها وفود أفريقية من أجل اعتماد مشروع قرار يدعو إلى إنشاء صندوق أفريقي لتنويع السلع الأساسية باعتباره جزءا من تنفيذ الفرع المتعلق بتقديم الدعم لتنويع الاقتصادات الأفريقية لم تلق سوى الرفض المشين إلى حد ما من قبل بعض وفود البلدان المتقدمة النمو. والقرار ١٤٢/٤٩ الذي يوصي بتحسين آلية التعويض القائمة، وزيادة الآجال التي يقوم صندوق امستردام المشترك بعرضها، وتقديم اسهام خاص لتمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع وبرامج من أجل السلع الأساسية الأفريقية، ليس سوى جائزة ترضية صغيرة قبلتها وفود أفريقية بشعور من الاذعان.

ولهذا السبب يود وفد بنن أن يوجه نداء وديا إلى جميع الوفود الأخرى، ولا سيما وفود البلدان المتقدمة النمو، لإبداء الإرادة السياسية بتوصية حكومة كل منها بأن ينفذ القرار ١٤٢/٤٩ على نحو فعال. وهذا هو أقل ما يمكن أن نفعله لضمان نجاح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وتحقيق تنمية متجددة في أفريقيا.

هذا هو الوقت المناسب والمكان الملائم للإشادة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسه السفير كمال ممثل باكستان للمشاورات المثمرة التي نظمها في تموز/يوليه الماضي في الجزء الرفيع المستوى من

دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥. ويأمل وفدي أن توزع الاستنتاجات التي توصل إليها رئيس المجلس على نحو مناسب على الوفود في الجمعية العامة.

إنني لا أرغب إطلاقا في أن أكون رسول شؤم، إذ أنني لا يسعدني أن أقول إن عدم توفر الإرادة السياسية من جانب عدة دول أعضاء أو مراقبين في منظمتنا فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات قد يعرضه للفشل، كما حدث في حالة سلفه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبهذا نكون قد ضيعنا عقدين في انتظار كرم المجتمع الدولي.

وقد اعترفت، في ملاحظاتي بالنيابة عن وفدي، التي أعربت عنها أمام الجمعية العامة بأن أفريقيا كانت ولا تزال لديها أوجه قصور. بيد أنه يجب أن نلاحظ أن دول القارة قد بذلت في السنوات الأخيرة ولا تزال تبذل جهودا جديرة بالثناء من أجل الوفاء بمختلف التزاماتها التي تعهدت بها في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والاتفاقات الدولية. والدليل على ذلك تلك المسيرة التي لا يمكن وقفها صوب التحول الديمقراطي في أركان قارتنا الأربعة؛ والتوسع المستمر في تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أفريقيا؛ وتحسين أساليب الإدارة والحكم ومحاربة الفساد في كثير من البلدان، وكل هذا قد جرى تنفيذه في مناخ صعب تفرضه برامج التكيف الهيكلي.

نعم إن أفريقيا تستطيع أن تقف شامخة ويجب عليها أن تقف شامخة وأن تتخلص من شيطان الصراعات التي تدور بين الأشقاء والتي تنتمي إلى عصر آخر، وأن تعيد السلم والاستقرار بأن تلتزم تماما بالسير على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي وإعادة تنظيم تجارتها على أساس الخطوط التي رسمها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

لقد قيل، ولن نمل من التكرار - ولا يمكن أن يخالفني في هذا أي متخصص في التنمية الاقتصادية أو أية مدرسة فكرية - إن عملية التنمية في أفريقيا ستصل إلى طريق مسدود إذا ظلت الدول الأفريقية غارقة تحت عبء الديون الخارجية، وإذا استمر تدفق رأس المال بقدر غير كاف، وإذا بقيت العقبات التي تحد من الوصول إلى الأسواق، وإذا لم تتنوع أو تتغير السلع الأساسية، وإذا ظلت معدلات التبادل التجاري في هبوط.

إن أي تفكير جاد، هنا أو في أي مكان آخر، ينبغي أن يأخذ هذه العناصر في الاعتبار ويجب أن يسفر عن اقتراح حلول مناسبة، دائمة وفورية لها.

ويعلمنا التاريخ أنه لا توجد أمة في العالم قد تقدمت دون الحصول على موارد من أجل الاستثمار الخاص والعام واستخدامها. وتتمتع عدة بلدان بالرخاء أو هي في طريقها إلى تحقيق الرخاء العاجل، وهي ممثلة هنا، ولا توجد لديها أية مشكلة في التأكد من صحة كلامي هذا.

إذن، ما هو الحال بالنسبة لأفريقيا؟

لا، لم تحل اللعنة على أفريقيا ويقدر لها ألا تتبع الأمثلة المحظوظة التي ذكرتها توا. ولا يزال هناك مجال للأمل، سواء كان ذلك يعجب المتشككين الأفارقة أو لا يعجبهم.

إن مشروع القرار الذي عمم توا يمثل خطوة متواضعة تتخذها مجموعة الدول الأفريقية، من خلال رئيسها، سفير السودان، وندعو الجمعية العامة إلى أن تظل أفريقيا إحدى أولوياتها الخمس حتى وإن كان حضور الجمعية العامة لا يزال منخفضا عندما تناقش المسائل الأفريقية.

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم وفدي إلى وفد بنن في تقديم تعازيه المخلصة إلى شعب الكاميرون على الخسارة المأساوية في الأرواح الناجمة عن كارثة الطائرة في مطار دوالا الدولي.

واسمحوا لي بأن أبدأ ملاحظاتي بالإعراب عن تقديري الخالص للأمين العام على تقاريره التي قدمها لنا بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". لقد كانت جميع هذه التقارير تحليلية، وشاملة ومتعمقة، إذ أنها قد بددت السحب المظلمة التي تخيم على جزء كبير من أفريقيا، مهددة بأن تجر القارة إلى أعمق من ذلك في خراب اقتصادي، وفساد اجتماعي وعدم استقرار سياسي. وإنني لا أرغب في أن أزيد من أعباء الجمعية بإثارة سلسلة طويلة من مشاكل أفريقيا الاقتصادية، ولعلنا نعرفها جميعا. وفي هذا المضمار، قد لا يكون من الخطأ أن نقول إن

المشاكل في أفريقيا لم توضع حلول لها. ولم يكن هناك نقص في برامج العمل للتعجيل بالتنمية في أفريقيا.

وخلال الثمانينات، كان لدينا برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وهو البرنامج الذي صادف حظا سيئا، ويوجد لدينا الآن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في في أفريقيا في التسعينات الذي وصل إلى منتصف المدة. وبالنظر إلى هذه المجموعة المؤثرة من المبادرات لمساعدة أفريقيا، أليس من الغريب أو مما يثير السخرية أنه في الحقيقة في نهاية كل من هذه البرامج، كان الأداء الاقتصادي الإجمالي في أفريقيا في حالة أسوأ مما كان عليه في بداية تنفيذ هذه البرامج؟ حقا، لم تتحسن الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان الأفريقية منذ بدء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كما توضح التقارير العديدة للأمين العام، بل إنها بدلا من ذلك شقت طريقها نحو الأسوأ.

لا يمكن أن يكون هناك إلا تعليل واحد لمأزق أفريقيا، وللأسباب التي تكمن وراء المبادرات الفاشلة العديدة. وهناك فجوة واسعة فيما بين العبارات الطنانة والنوايا الحسنة، من ناحية، والعمل الملموس، من ناحية أخرى. وهذه الفجوة الموجودة فيما بين الخطط ووسائل التنفيذ هي التي ينبغي أن تدفع الجمعية الآن إلى أن تسعى لحلها ومواجهتها. هل نستطيع، ونحن الآن قبل شهور من استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أن نقول بإخلاص إن هذا البرنامج قد نجح، حتى وإن كان ذلك في أبسط العبارات، بينما فشل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا فشلا ذريعا؟ إن وفدي يرى أننا لا نستطيع أن نحول برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات إلى أن يكون تكرارا لعملية برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا الذي أجهض.

وخلال الجزء الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي انعقد في وقت سابق من هذا العام، أعرب وفدي عن إحساسه بخيبة أمل شديدة بسبب تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في الستعينات على مستوى الصفر من الناحية الفعلية. وقد تحققت مخاوفنا الأولية وأسوأ توقعاتنا بصورة أليمة وأصبحنا نحن المنتمين إلى هذه القارة مضطرين الآن إلى أن نوجه لأنفسنا أسئلة بالغة الصعوبة عن الدولية وعن "أخوة الإنسان" التي تجسدها منظمتنا. وبالنسبة لكثير منا ممن يقدرون شعور من يجدون أنفسهم في أدنى درجات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، فإن هذه المسائل أبعد ما تكون عن النظرية الأكاديمية لأنها تمثل إحباطا حقيقيا إزاء مجمل سلوك المجتمع الدولي نحو المحنة الأفريقية.

وعندما اعتمد البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا، كان من المسلم به عالميا أن من العناصر الحاسمة في دعم المجتمع الدولي لجهود أفريقيا ذاتها توفير التدفقات الكافية من الموارد. وفي ضوء الهبوط المستمر في صافي التدفقات الإجمالية من الموارد إلى افريقيا، بل والأنكى من ذلك استمرار هروب رأس المال من القارة، نرجو أن يوضح الأمين العام عند تقديم تقاريره إلى الجمعية في هذه الدورة ولدى إجراء استعراض منتصف المدة، المتطلبات الكلية المتوقعة من الموارد الضرورية للتنفيذ الكامل للبرنامج الجديد، وأن يقدم توصيات محددة بشأن تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف والغايات المرسومة لهذا البرنامج.

ولن تفلح أي مبادرة جديدة أو أي برنامج عمل أو استراتيجية في أفريقيا إذا لم تتخذ تدابير شاملة على وجه السرعة للتصدي لمشكلة ديون القارة المرهقة وحلها. والواقع أننا نوافق الأمين العام على أن قضية ديون أفريقيا لا يمكن فصلها عن مشكلة الموارد المالية اللازمة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في القارة (A/48/336، الفقرة ٥٦)، ولذا نود التأكيد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل دائم وقاطع لمشكلة الديون الخارجية لأفريقيا.

ولأسباب يعرفها معظم الحاضرين في هذه الجمعية، تعتمد معظم البلدان الأفريقية على سلع أساسية محدودة للغاية في عائداتها من التصدير ولقد أصيبت الصادرات من هذه السلع الأساسية بالركود. والآن وقد أصبح هناك نظام تجاري جديد متعدد الأطراف يعمل تحت إشراف منظمة التجارة العالمية فإن وفدي يساوره قلق شديد إزاء استمرار تهميش اقتصادات أفريقيا الأحادية التنوع بقدر كبير وسط اقتصاد عالمي متزايد التكامل. وفي هذا الصدد لا مجال لمزيد من التشديد على مسألة التعجيل بتنويع الاقتصادات الأفريقية. ولهذا السبب ذاته يشعر وفدي بالقلق لأن المجتمع الدولي لم يعر أذنا صاغية للمطالبة بإنشاء صندوق التنويع والإسهام فيه.

وينبغي ألا تفسر ملاحظاتي على أنها علامة على إنكار فضل المساعدات التي قدمت أو على أننا، نحن الأفريقيين ليس لدينا ما نسهم به في رفع مستوانا الاجتماعي والاقتصادي؛ بل العكس هو الصحيح، فنحن

ندرك ضرورة تطوير قدراتنا الوطنية وتعبئة مواردنا المحلية. واعترافا بهذا اضطلعت بلدان أفريقية كثيرة بأشكال مختلفة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بتكلفة اجتماعية وسياسية باهظة. أما بالنسبة لنا فلكي ننجح في مواجهة هذا التحدي لا نحتاج إلى مجرد تعبيرات لا تخلو من المراءاة عن التضامن كالتي سنسمعها بالتأكيد خلال استعراض منتصف المدة في أيلول/سبتمبر. وأفريقيا تحتاج أكثر من هذه التعبيرات الفارغة إلى دعم ملموس على شكل موارد جديدة وإضافية وإلى نقل التكنولوجيا والحصول عليها على أساس ميسر.

وتظل أفريقيا ملتزمة بتنفيذ البرنامج الجديد بحذافيره وتتمسك بشدة بنصيبها منه. ونحتفظ بملاحظاتنا الموضوعية لحين استعراض منتصف المدة القادم للبرنامج. غير أننا ونحن نعد لذلك الاستعراض لا نجد سببا للاحتفال في تلك المناسبة الهامة. ولا يساورنا شك في عدم وجود أي إرادة أو التزام سياسي أيا كان نوعه لمساعدة أفريقيا على التغلب على أزمتها الاقتصادية. وقد ظلت القارة قرونا طويلة بمواردها المادية والبشرية الوفيرة تسهم بقدر هام وبطرق شتى في التقدم العالمي. ولا نعتقد أننا نطالب بأكثر مما نستحق حين نطالب المجتمع الدولي الآن بأن يتكاتف مع أفريقيا ويقدم مساعدة ودعما متواضعين للجهود الخالصة التي تبذلها البلدان الأفريقية.

وحتى الآن فإن البرنامج الجديد لم يصل بنا إلى بر الأمان ولا يبعث المستوى الراهن لعدم تنفيذه على أي أمل. ومن الواضح تماما أن البرنامج عجز حتى الآن عن تقوية وحفز الدعم الدولي للتنمية الاقتصادية في القارة. ولذا ندعو المجتمع الدولي إلى تجديد تضامنه مع القارة الأفريقية بتقديم الدعم الملموس.

السيد اتيفا (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن يتقدم بمواساته العميقة إلى شعب وحكومة الكاميرون ولأسر الذين فاضت أرواحهم في حادث تحطم الطائرة في دوالا.

وبوصفي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، يسرني أن أشارك في هذه المناقشة. واسمحوا لي أن أعبر عن تقديري الخالص للأمين العام لتقريره الوافي الذي يتصدى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أفريقيا ولإطار العمل الاستراتيجي الرئيسي اللازم لإنعاش الاقتصاد الأفريقي.

لقد أصبح استمرار أزمة التنمية في أفريقيا واحدا من التحديات الهامة التي تواجه المجتمع الدولي حاليا. فتهميش أفريقيا في عملية عولمة الاقتصاد العالمي مع تدهور الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية يؤكد ضرورة إيلاء أعلى الأولويات لإعادة أفريقيا إلى مسار التنمية

ومواجهة لهذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه عدة بلدان أفريقية منذ الثمانينات، اتخذت أفريقيا والمجتمع الدولي مبادرات متنوعة ترمي إلى إنعاش القارة وتنميتها. وفي هذا الصدد، تمثلت إحدى المبادرات الرئيسية للمجتمع الدولي في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

وقد بعث البرنامج الجديد الأمل في أن يسفر انتهاء الحرب الباردة عن إتاحة فرص وفيرة للتعاون الدولي بهدف تعزيز التنمية في أفريقيا، وبخاصة في الوقت الذي كانت تعمل فيه كثير من البلدان على إرساء الديمقراطية والسعي بنشاط لإجراء الإصلاحات الاقتصادية. إلا أنه بعد أربعة أعوام من اعتماد البرنامج الجديد، وقبل عام من استعراض منتصف المدة للبرنامج، فإن النتائج غير مشجعة.

واستمرت العوامل الخارجية، بما فيها تدني أسعار السلع الأساسية وزيادة المنافسة على الموارد الميسرة. وعبء الدين، في إحداث تأثيرها السلبي على الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وأفريقيا هي المنطقة الوحيدة من العالم التي عانت من الجمود والتدهور المستمرين منذ عام ١٩٨٠. وأثناء الثمانينات هبطت تسعة بلدان أفريقية من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل إلى مجموعة أقل البلدان نموا. وفي عام ١٩٩٥ كان هناك ٣٣ بلدا أفريقيا من بين البلدان الـ ٤٨ الأقل نموا. وفيما عدا علامات محدودة على الانتعاش والنمو في بلدان قليلة، فإن معدل دخل الفرد في معظم البلدان الأفريقية يقل بكثير عن الهدف الذي حدده البرنامج الجديد.

والظروف الاقتصادية - الاجتماعية التي أشرت إليها، واستمرار تهميش أفريقيا من عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد الدولي تفرض - الآن أكثر من أي وقت آخر - تعزيز الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي في تنفيذ أهداف البرنامج الجديد. وهذا يتطلب العمل المتضافر لكي نكفل تدفقا مستمرا ومتزايدا للموارد. واشتراكا فعالا من جانب البلدان

الأفريقية في التجارة الدولية، واستراتيجية لحل مشكلة الديون الساحقة التي تواجهها القارة.

ولأن معظم البلدان الأفريقية لا تزال تعتمد على المعونة الميسرة في برامجها الإنمائية، فإنه يجب إيلاء الأولوية لتحسين نوعية هذه المعونة وكميتها. وفي هذا الصدد، فإن التوصل إلى مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الذي أوصى به البرنامج الجديد - وهو ٣٠ بليون دولار، بزيادة سنوية قدرها ٤ في المائة - أمر له أولوية قصوى. ومن الضروري أيضا أن نبذل قصارى جهدنا لكي نرفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا للهدف المتفق عليه دوليا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي - ٠,١٥ في المائة في حالة أقل البلدان نموا.

وبالمثل، ينبغي لمصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وللبرامج والصناديق الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، أن تكفل استمرار دعم جهود الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للقارة. وفي هذا الصدد، تعلق افريقيا أهمية فائقة على تغذية صناديق المؤسسة الإنمائية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي في الوقت المناسب، وكذلك زيادة الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ولن يمكن لهذه الاقتراحات المتعلقة بتدفق الموارد إلى أفريقيا أن تسهم إسهاما ضخما في التنمية المستدامة والنمو المطرد إلا إذا واكبتها استراتيجية متعددة الجوانب للتخفيف من العبء الثقيل لمشكلة الديون الجاثمة على صدر القارة. وقد أصبح عبء الديون أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها معظم البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من التدابير الغوثية، فقد بلغ عبء الديون المقدر في نهاية عام ١٩٩٤ ما يساوي ٨٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأفريقيا و ٢٥٥ في المائة من دخل صادراتها. وهذا يعني الحاجة إلى استراتيجية شاملة للديون. ولهذا يجب إيلاء اهتمام شديد للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو تقرير قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية.

وتشمل النهج الجديدة المقترحة: تحسين شروط نابولي برفع الحد الأقصى، والتوسع في إجراءات التخفيف لتنسحب على كل أنواع الديون غير الميسرة لنادي باريس، وتيسير شروط الأهلية، واستطلاع سبل تخفيف عبء الديون التي لا يشملها نادي باريس، والتخلص من كل الديون الميسرة المتبقية، وتخفيض كل الديون الخاصة المتبقية القصيرة والطويلة الأمد من خلال التوسع في آليات إعادة شرائها، وإنشاء آليات مبتكرة لتخفيض الديون المتزايدة المتعددة الأطراف.

وفضلا عن تدفق الموارد الخارجية والاستراتيجية المتعددة الجوانب التي تصاغ وفقا للظروف الخاصة بكل بلد لتخفيف ديونه، هناك حاجة لتعزيز اشتراك افريقيا في النظام الجديد للتجارة الدولية. ويجب اتخاذ إجراء معين لتدعيم قدرات البلدان الأفريقية على المنافسة في السوق الدولية وتعزيز طاقاتها على مواجهة الآثار العاجلة التي ترتبت على جولة أوروغواي والاستفادة الكاملة من الفوائد الناتجة عن تحرير التجارة.

وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن تنفذ على وجه السرعة توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات الأخرى. وتشمل ما يلي: تأجيل إلغاء الأفضليات التجارية التي تتمتع بها البلدان الأفريقية؛ وتنفيذ التخفيضات التعريفية المتفق عليها على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للصادرات من منتجات البلدان الأفريقية التي لا تتمتع بالمعاملة التفضيلية؛ وتقديم الدعم المالي لمساعدة البلدان الأفريقية على معالجة ضغوط موازين المدفوعات والتوترات المؤقتة المترتبة على إصلاح السياسات؛ وتنفيذ إعلان مراكش الوزاري، الذي يتصدى للمشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية؛ ومساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الهادفة إلى التنويع الأفقي والرأسي؛ وفي نهاية المطاف، لتعزيز قدرتها التنافسية في التجارة العالمية؛ وتحقيقا لهذا الغرض، تقديم إسهام كاف لتمويل المراحل التمهيدية لمشاريع وبرامج تنويع السلع، وفقا لما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩.

والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في هذه المجالات لن تقضي على الآثار السلبية لجولة أوروغواي فحسب، بل تمهد أيضا لاشتراك أفريقيا الفعال في النظام التجاري الدولي الجديد من خلال تجهيز وتصنيع وتوزيع البضائع التامة الصنع التي تعتمد على السلع الأساسية الأولية للقارة. وتفتح هذه العملية بدورها الطرق أمام التصنيع، وحيازة التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل.

وبالنظر الى أن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات لا يجري بطريقة

مرضية، فإنه ينبغي أن تكون عملية الاستعراض في منتصف المدة وتقييم البرنامج التي ستجريها الجمعية العامة مناسبة سانحة لإجراء تقييم متعمق للاجراءات التي اتخذت حتى الآن وكذلك للتدابير المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو المطرد في افريقيا فيما بعد عام ١٩٩٦.

وينبغي أن ينظم اجتماع الاستعراض والتقييم بمدخلات ذات صلة من أجهزة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة فضلا عن منظمة الوحدة الافريقية والهيئات المختصة الأخرى. ويتعين أن يسبق العملية الحكومية الدولية مؤتمرات تحضيرية تشترك فيها البلدان المانحة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان الافريقية للتوصل الى النتائج المرجوة. ويود وفد بلدي أن يقترح بأن ينظر الاجتماع الاستعراضي في المسائل المؤسسية أيضا بالاضافة الى دراسة تنفيذ البرامج. وعليه أن يحدد أيضا إحدى منظمات أسرة الأمم المتحدة لتتولى قيادة وتنسيق جميع المبادرات الرئيسية بشأن افريقيا.

وفي هذا الصدد، تتمتع اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وهي الجهاز الاقليمي للأمم المتحدة، بميزة نسبية لتولي هذه المسؤولية. وهناك آلية ثلاثية لدى هذه اللجنة ومنظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقي لتنسيق برامج التنمية الدولية، ونحن نحث على زيادة تعزيز هذا الترتيب بغية التعجيل بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات وغيره من المبادرات المتصلة بالانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لافريقيا. وينبغي أن يخرج الاجتماع الاستعراضي بمقترحات محددة وقابلة للتنفيذ من شأنها أن تمكن اللجنة الاقتصادية لافريقيا من الوفاء بمسؤولياتها.

ويتعين على برنامج الأمم المتحدة الجديد هذا، أن يحدث تأثيرا واضحا في التنمية الافريقية وأن تكون له آثار ايجابية على معيشة الشعوب في تلك المنطقة. وبهذه الروح نطلب الى الجمعية العامة أن تعتمد بالاجماع مشروع القرار المعروض علينا.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان فيما يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن الوثيقة A/INF/50/5/Add.3 المتضمنة برنامج العمل المؤقت وجدول مواعيد الجلسات العامة لشهر كانون الأول/ديسمبر متاحة الآن للوفود. وعلى ذلك فإن قائمة المتكلمين لكل بند من هذه البنود أصبحت مفتوحة الآن.

وأود أن أوضح أنه ما زالت هناك بعض بنود جدول الأعمال التي لم يحدد لها أي تاريخ حتى الآن. وسوف أعلن تواريخ النظر في تلك البنود بمجرد أن يتم تحديدها. كما سأبقي الجمعية العامة على علم بأية اضافات أو تعديلات في هذا الشأن.

وكما ذكرت للجمعية العامة في إعلانات سابقة، آمل أن نبقى ملتزمين قدر الاستطاعة بهذا الجدول الزمني حتى يمكن للجمعية العامة أن تفي بمسؤولياتها بفعالية وسرعة قدر الإمكان. وأناشد مرة أخرى ممثلي الدول الذين يرغبون في تقديم مشاريع قرارات أن يفعلوا ذلك قبل التواريخ المحددة للنظر في البنود ذات الصلة بوقت كاف وذلك لإعطاء الأعضاء وقتا كافيا لدراستها.

وأود أن أكرر التأكيد على أنه يلزم وقت اضافي لمشاريع القرارات التي تنطوي على تغييرات في برنامج العمل أو على نفقات اضافية نظرا لأنها ستتطلب إعداد بيان من الأمين العام عن الآثار التي ترتبها على الميزانية البرنامجية. وعلاوة على ذلك، ستحتاج كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة الى وقت كاف لاستعراض الآثار التي يرتبها مشروع القرار المعني على الميزانية البرنامجية قبل أن يكون بإمكان الجمعية العامة البت فيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥